الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة – 2019/2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):
حنان علوي

الأستاذ المشرف:
شاوش اخوان سهام

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	كردودي صبرينة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	شاوش اخوان سهام	أستاذ محاضر ب	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	غقال الياس	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 0202/9102

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد حمد الله و شكره شكرا كثيرا الصلاة و السلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين و خاتم النبيين.

أتقدم بالشكر إلى استاذتي الفاضلة الدكتورة شاوش اخوان سماه عرفانا بما قدمته لي من عون و نصح و ارشاد وتوجيه

فلها مني جزيل الشكر والامتنان على مجهوداتها الجبارة.

كما أشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد،

كما أشكر أيضا عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ما قدموه لي من نصائح وإرشادات.

الإهـــــــداء

إلى كل من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد إلى أمي الغالية أطال الله في عمـــــرها.

إلى من كلله الله بالمهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يحفظه و يطيل في عمره أبي الغـــالي.

إلى من أعتز و افتخر بهم اخوتي الأعزاء حماهم الله وأدامهم سندا لي: زكريـاء، مـــروان، صبـــرينة، مريـــم، زيـــنب.

إلى فرحة عمري إلى عصفورة قلبي و قرة عيني إلى ابنتي الغالية "أميـــــــــرة"

إلى صديقاتي و زميلاتي العزيزات إلى الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية و ذلك لمساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، و نظرا لأهمية هذا القطاع قمنا بدراسة جزء صغير من القطاع و كيفية تمويله.

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم المؤسسات المالية التي خصصتها الجزائر للاهتمام بالقطاع الفلاحي، حيث يمح هذا البنك أنواعا محددة من القروض موجهة الى استثمارات القطاع الفلاحي دون غيرها و هذا ما يميزه عن البنوك التجارية الأخرى إضافة الى تقديمه لقروض أخرى موجهة لاستثمارات أخرى.

تبين لنا القروض المخصصة لهذا القطاع مدى مساهمتها في تقديم الكثير من التسهيلات للفلاحين التي تشجعهم على الاستثمار و هذا يؤدي الى النهوض بالقطاع الفلاحي و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، المشاريع الاستثمارية الفلاحية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Summary :

The agricultural sector is one of the strategic and sensitive sectors that contribute significantly to the development process because of its contribution to meeting the food needs of the population, and due to the importance of this sector we have studied a small part of the sector and how to finance it.

Through our study, we found that the Bank of Agriculture and Rural Development is one of the most important financial institutions allocated by Algeria to take care of the agricultural sector, where this bank clears specific types of loans directed exclusively to the investments of the agricultural sector, which distinguishes it from other commercial banks in addition to providing loans for other investments.

The loans allocated to this sector show us the extent to which they contribute to providing a lot of facilities to the farmers that encourage them to invest, which leads to the advancement of the agricultural sector and the advancement of economic development.

Keywords: Agricultural Finance, Agricultural Investment Projects, Bank of Agriculture and Rural Development.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**أ – ج**
الفصل الأول: مدخل نظري حول البنوك التجارية عملية التمويل	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**07**
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية	**07**
المطلب الثاني: وظائف و اهداف البنوك التجارية	**09**
المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري	**14**
المبحث الثاني: أساسيات حول التمويل البنكي	**18**
المطلب الأول: ماهية التمويل و أهميته	**18**
المطلب الثاني: مصادر التمويل	**19**
المطلب الثالث: التمويل البنكي و أنواعه	**21**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية وطرق تمويلها	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية	**29**
المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري	**29**
المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية و متطلباتها	**31**
المطلب الثالث: أهمية و اهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية	**32**
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	**33**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر	**35**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	**36**
المبحث الثالث: التمويل الفلاحي في الجزائر	**38**
المطلب الأول: التمويل الفلاحي	**38**
المطلب الثاني: مصادر و مؤسسات التمويل الفلاحي	**40**
المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل الفلاحي:	**42**
المبحث الرابع: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	**43**
المطلب الأول: قرض الرفيق	**43**
المطلب الثاني: قرض التحدي	**45**
المطلب الثالث: التمويل الايجاري الفلاحي	**47**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية بسكرة	
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري	**51**
المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1962/1830)	**51**
المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر المستقلة (1985/1962)	**52**
المطلب الثالث: الإصلاحات الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري	**54**
المبحث الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**55**
المطلب الأول: تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.	**56**
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**57**
المطلب الثالث: ببنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة	**58**
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بسكرة_	**61**
المطلب الأول: القروض الفلاحية الممنوحة من قبل وكالة بسكرة في اطار قرض الرفيق	**61**
المطلب الثاني: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية و الريفية _بسكرة_ في اطار التحدي	**64**
المطلب الثالث: دراسة حالة منح قرض التحدي لمستثمر فلاحي	**66**

خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	77
قائمة الملاحق	/

الرقم	عنـــــــوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة القطاع افلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	36
02	تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الجزائر خلال فترة (2014-2016)	37
03	تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية في الجزائر خلال فترة (2014-2016)	37
04	تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة للفترة (2000-2010)	38
05	قيمة القروض الممنوحة لتمويل استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر (2009-2016) – (حسب النوع)	42
06	قيمة القروض الممنوحة لتمويل استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر (2009-2016) – (حسب الغرض)	42
07	إجمالي القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق 2020/2010	62
08	إجمالي القروض الممنوحة في إطار قرض التحدي 2019/2012	65

الرقم	عنـــــــوان الشكــل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة.	59
02	النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة بسكرة في إطار قرض الرفيق 2020/2010	63
03	مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة بسكرة في إطار قرض الرفيق2020/2010	63
04	النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_ في اطار قرض التحدي 2019/2012	65
05	مبلغ القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_ 2019/2012	66

مقـــدمة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة و مدى قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية و القطاعات الاقتصادية ، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية حيث يكون على راس هذا الجهاز البنك المركزي و يقوم بدوره كبنك للحكومة اذ له الحق بالإشراف و الرقابة على مختلف البنوك ، و من اهم البنوك التي تعمل تحت اشراف البنك المركزي نجد البنوك التجارية ، التي تتميز عن غيرها بتميز نشاطاتها و الخدمات التي تقدمها فهي تعتبر كوسيط مالي أي تتمثل وظيفتها في تعبئة الادخارات من الافراد و المؤسسات التي تتوافر لديها فوائض مالية توجهها الى من يحتاجها من مختلف القطاعات ، فتوجيهات التمويل من المهام التقليدية للبنوك التجارية .

تقوم البنوك التجارية بالتمويل حسب الحاجة، فان كان موجه للاستهلاك فهي استهلاكي و ان كان الغاية منه الإنتاج فهو استثماري، فالمشاريع الاستثمارية تعتمد على مصدرين للتمويل فلديها التمويل الذاتي الداخلي و التمويل الخارجي ، اذ تلجأ في الغالب للبنوك التجارية باعتبارها وسيط مالي ، و من بين القطاعات التي تتوجه الى البنوك لتلبية حاجاتها التمويلية القطاع الفلاحي ، و بما ان المشاريع الفلاحية ذات تكلفة عالية و خاصة في بدايتها فهي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة ، و نظرا لكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين مؤشرات التنمية فالبنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة ، حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تغيرات فيما يخص تمويل هذا النوع من المشاريع الاستثمارية ، اذ اعتمدت في بداية السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها لمختلف المؤسسات المالية ثم اعتمدت بعد ذلك تخصيص نوع محدد من البنوك و هي البنوك التجارية و من بين هذه البنوك اعتمدت بنك معين لمنح أنواع محددة من القروض التي تساهم في تعزيز التوجه الى الاستثمار في القطاع الفلاحي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما تكمن أهمية التمويل البنكي؟
2. ما هو واقع القطاع الفلاحي بالجزائر؟
3. ما هي اهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي؟

4. هل تساهم اليات التمويل التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تسهيل الاستثمار؟

5. هل ساهمت هذه القروض في حل مشاكل الفلاحين؟

الفرضيات:

1. تكمن أهمية التمويل البنكي انه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي يمنح فرصة للاستمرار المواصلة و التوسع .
2. مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و تطورات في السنوات الأخيرة قامت بها الحكومة من اجل تنمية الاقتصاد الوطني .
3. يقدم البنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتمثل في قرض الرفيق والتحدي والتمويل الإيجاري.
4. يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى تسهيل عملية منح التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين وذلك لما لقطاع الفلاحة من أهمية بالنسبة للجزائر.
5. ساعدت القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية في حل مشاكل الفلاحين التمويلية من خلال انشاء المشاريع و الاستمرار فيها و توسيعها

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم أسباب و دوافع اختيار هذا الموضوع في:

- الاهتمام بالموضوع كدافع شخصي و رغبة ذاتية.
- الرغبة في استكشاف القطاع الفلاحي .
- إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي يعاني منها القطاع الفلاحي.
- التعرف على واقع تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- التعرف على البنوك التجارية من خلال مفاهيم أساسية و تطور الوظائف التي تقوم بها.
- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- التعرف على مصادر التمويل المتاحة امام المشاريع الاستثمارية الفلاحية و بصفة خاصة التمويل البنكي.

- توضيح كيفية تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية :

- أهمية الاستثمار الفلاحي و دوره في التنمية و النمو الاقتصادي.
- التعرف على سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.7
- توضيح مدى مساهمة البنوك التجارية في تشجيع الاستثمارات الفلاحية .

المنهج المتبع:

- المنهج الوصفي و التحليلي: الذي يتمثل في الجزء النظري في هذا البحث.
- المنهج التاريخي تم اعتماده في الجزء التطبيقي
- منهج دراسة الحالة: المتمثل في الجانب التطبيقي الذي يتمثل في دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل مشروع فلاحي.

صعوبات الدراسة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتني خلال الدراسة منها:

- قلة و عدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي.
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من قبل البنك.

هيكل الدراسة:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمن مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة.

حيث يتضمن الفصل الأول التعريف بالبنوك التجارية و نشأتها و أهم وظائفها مشارا الى وظيفة التمويل، أما الفصل الثاني فيتضمن التعريف بالمشاريع الاستثمارية و أهمها المشاريع الفلاحية و طرق تمويلها.

أما الفصل الثالث فيتضمن الدراسة التطبيقية و التي تشمل تمويل مشروع فلاحي سوف نتبع المشروع منذ تقديم طلب التمويل الى الموافقة للحصول عليه حيث أجريت هذه الدراسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بسكرة –

و سنختم الدراسة بخاتمة نعرض فيها أهم النتائج و التوصيات

الفصـــــل الأول:

مدخل نظري حول التمويل

في البنوك التجارية

تمهيد

تعد البنوك التجارية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، و ذلك لدورها الأساسي في تعبئة و حشد الموارد المالية و توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة الى توفير خدمات مصرفية للجمهور مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

و من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) أو ما يعرف بالتمويل، ويعتبر التمويل القلب النابض لإنشاء المشاريع و توسيعها بمختلف أنواعها. إذ تحتاج المشاريع الاستثمارية للتمويل اللازم لنجاحها و تحقيق أهدافها.

و لدراسة أعمق تطرقنا في فصلنا هذا الى ثلاث مباحث رئيسية، حيث عالجنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية، و في المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم عملية التمويل بما فيه التمويل البنكي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و ازدادت أهميتها مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة انها تقوم بتزويد المشاريع و القطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين يرجع الأصل التاريخي لكلمة "بنك" إلى المصطلح الفرنسي banque و الذي يعني في جوهره الخزانة الآمنة لحفظ النفائس.

و هو ما يعني المكان الذي يتم فيه الاحتفاظ بكل ما هو غالي و نفيس كالمجوهرات و غيرها كما قد يرجع أصل هذه الكلمة إلى اللفظ الإيطالي " banco " الذي يطلق على الطاولة او المنضدة التي كان الصيارفة يزاولوا أعمالهم من خلالها. وفي كل الأحوال يرتبط ظهور البنوك عموما بفترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول لأشكال البنوك من خلال نشاط الصيارفة و رجال الصاغة "الذين كانوا يقبلون إيداع الأموال والذهب و المعادن الثمينة و الحجار الكريمة مقابل أجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ هذه الودائع " و يعد ذلك اول تعبير عن الوظيفة الأولى للبنوك و هي تلقي الودائع و حمايتها.

و الدليل على صحة ذلك الاستنتاج ما جرى عليه العرف آنذاك من حصول المودعين على ايصالات إيداع موقع عليها من قبل الصيارفة.

و قد لاقت تلك الإيصالات فيما بعد رواجا و قبولا في التداول و ذلك باستخدامها كأداة للوفاء بديون حامليها عن طريق تظهيرها الى اشخاص اخرين تنتقل اليهم ملكية الودائع.

وقد نتج عن ذلك ركود في عمليات السحب من الودائع مما كان حافزا للصيارفة لإعادة استثمار الجزء الكبر منها في عملية الإقراض للغير مقابل فوائد محددة وهنا تظهر الوظيفة الثانية للبنوك و هي " الاقراض"

و قد اعقب ذلك ظهور واحدة من اهم الوظائف التقليدية للبنوك و هي وظيفة "خلق النقود" كنتيجة لانتشار تداول الايصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين او إمكانية استبدال تلك الايصالات بالذهب عند الحاجة.

خلال تلك المرحلة تم انشاء اول بنك منظم عام 1159 في مدينة فينيسيا الإيطالية تلاه بنك للودائع في مدينة برشلونة الاسبانية عام 1401 بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث في الظهور عام 1578بإيطاليا ثم عام 1609 في هولندا .وفي القرن التاسع عشر و بعد قيام الثورة الصناعية بأوروبا بدأت البنوك تأخذ اشكالا تنظيمية متقدمة ومن هنا كانت البداية الحقيقية لظهور الجهاز المصرفي بشكله الحديث باعتباره المكون الرئيسي للوسطاء الماليين[1].

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية حيث اختلفت حسب الجهة المصدرة للتعريف، الهدف من التعريف و غيره من العوامل، حيث سنعرض في هذا العنصر اهم التعاريف كما يلي:

تعريف01: "البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة و تزاول عملية التمويل الداخلي و الخارجي و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات"[2]

تعريف02: "يقصد بالبنك التجاري تلك المؤسسة المالية التي تمارس عملية الائتمان الإقراض و الاقتراض اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب او لأجل، كما يقدم القروض لهم"[3]

تعريف03: "تعرف البنوك التجارية على انها احدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل في النقود بأشكالها المختلفة و يكون عملها الأساسي و بصفة معتادة قبول الودائع و منح القروض"[4]

تعريف04: "يعرف البنك التجاري على انه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث يقو بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او منشآت الاعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة"[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

---

[1]– احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص21.22

[2] – حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، ص105

[3] – ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص273

[4] – رمضان الشراح، تركي الشمري، البنوك التجارية، مكتبة الآفاق، الكويت، ص29

[5] – فلاح حسين عداي الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص33

"البنك التجاري هو مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز حيث تقوم بتلقي النقود في شكل ودائع من أصحاب الفائض (المودعين) و تقديمها الى أصحاب العجز(المقرضين) في شكل قروض"

المطلب الثاني: وظائف و اهداف البنوك التجارية

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، و منها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي و اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية.

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك التجارية فيما يلي:

I. قبول الودائع:

إذ تعتبر هذه الوظيفة من أقدم و أهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات و هيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الاموال خصوبة، و تشكل الودائع الجزء الاكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود و توجد انواع عديدة من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بشكل عام:

1. الودائع الجارية (تحت الطلب): تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون في استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها[1].
2. ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة مسبقا في المقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.
3. ودائع بإخطار: هذا النوع من الودائع يتم الاتفاق بين البنك و المودع عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، و لا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بقيمة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة.
4. ودائع التوفير: وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها المدخرين حيث يودع الافراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب التوفير بسعر فائدة ثابت و معين كما تعطي البنوك عملائها دفترا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع و سحب.

[1] – رشيد حصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفاء للنشر، عمان، ص70

II. تقديم القروض

تمثل القروض النشاط الرئيسي للبنك، فلابد عليه من التنويع لجلب أكبر عدد من العملاء حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف مواردها على شكل قروض ممنوحة للعملاء واستثمارات متعددة مع مراعات أسس توظيف أموال البنك و القروض البنكية أنواع منها ما هو موجه للاستهلاك و منها الموجه للاستغلال و اخر موجه للاستثمار.

III. خلق النقود

من بين الوظائف التقليدية للبنك التجاري انشاء النقود او كما يعرف بخلق نقود الودائع حيث تقوم البنوك التجارية بخلق النقود و هي في الحقيقة ليست لها وجود مادي، و إنما هي عبارة عن نقود إئتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع و القروض و هي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات و ليس تداولا حقيقيا.[1]

تترتب عن عملية خلق النقود زيادة في كمية النقود حيث يتلقى البنك التجاري مدخرات من الافراد و الؤسسات في شكل ودائع تعتبر قيمتها دينا و تسجل في جانب الخصوم لميزانية البنك ثم يقوم البنك باستخدام قيمة الوديعة في شكل قروض[2].

يوم البنك التجاري بخلق نقود الودائع بالاعتماد على عنصرين هما:

-مبلغ الوديعة.

-نسبة الاحتياطي الاجباري و هي نسبة من النقود التي يحتفظ بها البنك في شكلها السائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين.

مثال:

اذا قام شخص بايداع مبلغ 1000 دج في احد البنوك التجارية فإن ميزانية البنك تصبح كما يلي:

أصول	خصوم
1000 نقود سائلة	1000 وديعة

[1] -الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،ص45

[2] -ناصر داوي عدون و آخرون، مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية(حالة البنوك)، دار المحمدية، الجزائر،2003، ص73

فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 20 % فإن البنك سيقوم باستثمار هذه النقود في شكل قروض و بالتالي تصبح ميزانية البنك على النحو التالي:

أصول	خصوم
200 نقود سائلة 800 قروض	1000 وديعة

و هنا سوف يقوم الشخص المقترض بإيداع النقود اما في نفس البنك او في بنك اخر حيث يقوم هذا البنك بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني و اقراض الجزء الآخر وهكذا يتم تداول القروض من بنك لآخر

البنك	اجمالي الودائع	اجمالي القروض	قيمة الاحتياطي القانوني
1	1000	800	200
2	800	640	160
3	640	512	128
–	–	–	–
–	–	–	–
–	–	–	–
المجموع	**5000**	**4000**	**1000**

قيمة اجمالي الودائع = الوديعة*مضاعف الائتمان (مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني)

= 1000*(0.2/1) = 5000

قيمة اجمالي القروض=اجمالي الودائع – الوديعة الاولى=4000

اجمالي قيمة الاحتياطي القانوني= الوديعة الأولى = 1000

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

نظرا للتطورات التكنولوجيا الراهنة و توسع نشاط البنوك التجارية أدت الى ظهور وظائف حديثة تتمثل في الوظائف التالية[1]:

- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراء لمحفظتها او لصالح العملاء
- تمويل التجارة الخارجية
- بيع و شراء العملات الأجنبية
- تأجير الخزائن الحديدية
- خدمات بطاقة الائتمانية
- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم و مشاريعهم التنموية.

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تنقسم أهداف البنوك التجارية الى ما يلي:

1. أهداف عامة: و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2. أهداف وظيفية: و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية و التي تضمن للبنك الاستمرارية واكتساب السمعة الجيدة و الثقة لدى العملاء، كما يرى البعض أ، اهداف البنك تتمثل في السمات التالية:

- **الربحية:** إن هدف تحقيق الربح و تعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية و لكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاته وتكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الاجمالية و النفقات الكلية. حيث تتكون الإيرادات الاجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة الى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض اصوله فكلما حقق البنك أرباحا اكثر يعني أنه أكفئ من غيره[2].

[1] – هميلي سكينة، آليات التمويل الحديثة للمشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص12

[2] – ضيف خلاف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي،2015/20014، ص20

- **السيولة:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، حيث يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة و تعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، مما قد يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم وهذا قد يعرض البنك للإفلاس.
- **الأمان:** لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس مال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين و بالتالي افلاس البنك لذلك تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، و الى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لان ذلك يؤدي الى تباين المودعين، و انشطاتهم وباختصار تساهم الفروع في تنويع ودائع البنك و القروض و يقلل من احتمالات حدوث سحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك لمخاطر العسر المالي.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنك يسعى إلى:

- تحقيق اقصى ربحية.
- تجنب التعرض إلى نقص شديد في السيولة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

تتمثل ميزانية البنك التجاري في سجل بين أصول و خصوم البنك في فترة زمنية محددة بغرض بيان المركز المالي للبنك و يوضح جانب الخصوم الديون أو التزامات البنك للغير بينما يمثل جانب الأصول في ما يمتلكه البنك أو حقوقه من قبل الآخرين و ما هو دائن به[1].

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1-أرصدة نقدية حاضرة: • نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري • ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي • أرصدة سائلة(شيكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل) **2-حوالات مخصومة:** • اذونات الخزينة • أوراق تجارية **3-مستحق على البنوك** **4-أوراق مالية و استثمارات:** • سندات حكومية • أوراق مالية أخرى **5-قروض و سلفيات**	**1- رأس المال المدفوع** **2-ا لاحتياطي القانوني و الخاص** **3- شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع** **4-مستحق للبنوك** **5-الودائع:** • حكومية و خاصة • ودائع جارية • ودائع لأجل • ودائع بإخطار • ودائع توفير
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

أولا: موارد البنك التجاري

و تنقسم إلى:

1.**الموارد الذاتية:** تمثل الموارد الذاتية التزامات البنك قبل أصحاب رأسماله و تشمل ما يلي:

[1] -محمد احمد الافندي، النقود و البنوك، جامعة العلوم و التكنولوجيا، صنعاء ،2010، ص 120

- **رأس المال:** و هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، و لا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم ، و مع ذلك فهو متانة المركز المالي للمصرف و أساس الثقة التي يحظى بها في الدوار المالية.
- **الاحتياطات** :هي مبالغ تكونت على مر الزمان و تكون تحت تصرف البنك في أي وقت و مصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح ، و علاوات إصدار الاسهم عند زيادة رأس المال .وتنقسم إلى قسمين:[1]
  - ✓ **الاحتياط القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي و ذلك لدعم مركزه المالي و بناء سمعة طيبة له.
  - ✓ **الاحتياطي الخاص:** يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به، و غالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياط اسم الاحتياطي الخفي.
- **الأرباح الغير موزعة:** و هي تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، و هي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح الغير موزعة بهذا المعني هي عبارة بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غاية النهاية سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي و تغطية الخسارة.
- **المخصصات:** و يقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها و من أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها، ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، و مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

2:الموارد غير ذاتية: و هي الموارد المالية التي يحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين، و هي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده و تشمل ما يلي:

- **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لتقديم القروض.
- **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:** و تشمل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى، و تمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته.
- **الاقتراض من البنك المركزي:** تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضها مشكل من السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من

1- محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999، ص219

ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي و تطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية.

الاستخدامات هي كيفية استفادة البنك من موارده أو بمعنى آخر تمثل استثماراته، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة.

يمكننا تقسيم استخدامات البنك التجاري حسب درجة سيولتها:[1]

1. أرصدة نقدية حاضرة: و تتمثل في السيولة النقدية الكاملة، و هي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري، مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول و إلا تعرض للخسارة، و مع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها المستمدة من الودائع.

و للأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال:

- ❖ نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري: و هي عبارة عن أوراق نقد قانوني و نقود مساعدة و عملات أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين و تسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- ❖ أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية و ودائعه في شكل رصيد دائم و دائن، و يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية.
- ❖ أصول تحت التحصيل: و هي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية و التحصيل، إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

2. مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:

و يطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية و هي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة و تكلفة زهيدة تحقق هدفا مزدوجا، السيولة المرتفعة و العائد من الاستغلال.

و من أهم أنواع هذه المجموعة من الأصول يمكننا أن نميز بين:

[1] – صحراوي ادريس و اخرون، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2019/2018، ص11-12

- أوراق حكومية قصيرة الأجل: و تكون عادة في شكل سندات الخزينة و هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة و تقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الاخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، و يكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.[1]
- الأوراق التجارية القابلة للخصم: يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري ، و الفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها ، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.[2]
- القروض: يعتبر منح القروض أو إتاحة الائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، و تحقق القروض بمختلف أنواعها عائدا أكبر من أنواع التوظيف سالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.
- أوراق مالية واستثمارات: تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في الشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات نظرا لما تدر به من عائد مرتفع، و تعتبر الأوراق أقل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية قصيرة الأجل، إذ ليسمن السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.

الأصول الثابتة: هذه الأصول و إن كانت عقيمة في حد ذاتها إلى أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك التجاري بوظائفه و تتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه، و الأدوات و المعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول التي لها صلة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته

1- ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000، ص13

2- عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، الجامعة المفتوحة ليبيا ، 1994، ص256

المبحث الثاني: أساسيات حول التمويل البنكي

المطلب الأول: ماهية التمويل و أهميته

الفرع الأول: تعريف التمويل

يعتبر التمويل أداة فاعلة و ناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع استثماري و ذلك لما يوفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة.

إن للتمويل معنيان أحدهما حقيقي و الآخر نقدي:[1]

فالمعنى الحقيقي يقصد به "توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد لبناء الطاقات الانتاجية أو تكوين رؤوس أموال جديدة ، و تتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد و استخدامها في مجال السلع الاستهلاكية "

أما المعنى النقدي فهو "إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة"

و يعرف التمويل على أنه " توفير النقود في الوقت الذي تمس حاجة إليه و توفر الوسائل التي تمكن الأفراد من استهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت."

كما يعرف التمويل على أنه:" توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة و بقدر المطلوب و استغلالها الأمثل لتغطية حاجة المشروع."

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التمويل:" هو توفير المبالغ النقدية اللازمة للقيام بمشروع او نشاط اقتصادي معين."

الفرع الثاني: أهمية التمويل

إن جميع المجالات الاقتصادية تهتم بالتمويل حيث يلعب دورا هاما في مختلف القطاعات خاصة و أنه يعتبر المحرك الرئيسي و الأساسي لأي مشروع.

2- معوش خالد، دور البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بو ضياف، مسيلة ، 2018/2017 ، ص33

كما يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة لرؤوس الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة التي تعمل بهدف تمويل استثماراته و تغطية العجز المالي[1].

لذا يمكن حصر أهمية التمويل فيما يلي:

- تحرير الأموال أو الموارد المجمعة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي يزيد بها الدخل الوطني.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية (و يقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر)[2].

المطلب الثاني: مصادر التمويل

مصادر التمويل نوعين هما مصدر التمويل الذاتي و هي مصادر داخلية و مصدر التمويل الخارجي

أولا: مصادر التمويل الذاتي

و يقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي و التي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة و لمدة طويلة، و عليه التمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية و تختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها وتتكون هذه المصادر من:

- **الاهتلاكات:** يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنولوجي.

[1] –بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر العاصمة، ص 143

[2] –معوش خالد، مرجع سابق، ص34

- **المؤونات و المخصصات:** تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة الى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل.
- **الأرباح المحتجزة:** تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الذاتي فهي جزء من الإيرادات الحالية التي لا توزع تحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها و لا يكون هذا المصدر متاحا الا في ضل وجود مشاريع قائمة و ترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة.
- **رأس المال العامل:** يتمثل في المبالغ اللازمة لتكوين مخزون مناسب من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها و قدر مقبول من النقدية لمقابل المصروفات الأخرى مثل أجور العاملين و غيرها.

مزايا التمويل الذاتي:

- التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص بالمنشاة و يجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة.
- يرفع من القدرة المالية و الافتراضية للمنشأة كما يكسبها الحرية و استقلالية التصرف في أموالها الخاصة.
- يشجع المنشأة على القيام باستثمارات جديدة.
- يوفر استقلالية و حرية يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراته الاستثمارية و التمويلية .[1]

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كاف لتلبية متطلباتهم المالية و خصوصا بالنسبة للمؤسسات و التي تبقى غالبا عاجزة جزئيا أو كليا على تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز و هناك نوعين من التمويل الخارجي، تمويل خارجي مباشر و تمويل خارجي غير مباشر.

1- التمويل الخارجي المباشر: يعبر عن العلاقة بين بين أصحاب الفائض و أصحاب العجز دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.

ويتخذ هذا التمويل صورا متعددة باختلاف المقترضين:

[1] – خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، 2017/2016 ، ص 17_20

– بالنسبة للأفراد: الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتهم الاستثمارية او الاستهلاكية دون اللجوء إلى المؤسسات الوسيطة، أي التمويل المباشر تحدده صوره و اشكاله فقد يتحصل على القروض المباشرة بين الأفراد، أو الأفراد و المشروعات قائمة بمقتضى أوراق تجارية.

– بالنسبة للمشروعات(المؤسسات): في هذه الحالة تستطيع المؤسسات ان تحصل على قروض أو تسهيلات إئتمانية من مورديها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجا بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراتهم على شكل استثمارات مالية في الأوراق المالية.

– بالنسبة للحكومة: تلجأ الحكومة للتمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات التي ليس لها طبيعة عمل مالية أو مصرفية و تصدر الدولة لهذا الغرض سندات متعددة الأشكال تستهلك خلال مدة مختلفة و بأسعار فائدة متباينة.

2- التمويل الخارجي الغير مباشر: وهو يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الأسواق بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها، فتقوم هذه المؤسسات بتجميع المدخرات النقدية من الوحدات ذات الفائض (أفراد او مؤسسات أو حكومات) ثم توزيع هذه الادخارات على الوحدات التي يحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار و متطلبات مصادر التمويل

تتمثل مصادر التمويل الغير مباشر في القروض و التسليفات.

المطلب الثالث: التمويل البنكي و أنواعه

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي و المعروف لتمويل المنشآت، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية، لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال و ذلك من خلال القروض التي تمنحها.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

تعريف01: "هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة اليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة تمر بها."[1]

[1] –رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة و النشر، مصر،2008، ص100

تعريف02: "ثقة تمكن البنك من وضع مبلغ معين من النقود تحت يد عميله مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينهما، يستخدم في غرض محدد لفترة زمنية محددة"[1]

تعريف03: "التمويل البنكي تلك الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بتسديد هذه الأموال"

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي" تزويد الافراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة على يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة تعسر العميل أو عدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية."

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في اطار الاقتصاد القومي إلى عدة أنواع وفق المعايير التالية:

1. التميل البنكي بحسب الغرض منه

و يمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

- **التمويل البنكي الاستثماري:**

و هو عبارة عن مجموع الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في اطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية و التي تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة و تهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح اكبر.

- **التمويل البنكي الاستغلالي:**

و يقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع الأجور تامين...

و تمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة و قد تصل إلى سنتين و تقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية و متطلبات الصندوق.

2- شحاتة صلاح ابراهيم ،ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2009، ص24

و هناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي او الوضعية المالية للمؤسسة.

- **التمويل البنكي الاستهلاكي:**

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي و يستخدم في الصول على السلع الاستهلاك الشخصي، او لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها. و أهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الافراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.

2. التمويل البنكي بحسب مدته:

حسب معيار المدة يمكن تقسيم التمويل البنكي الى :

- **التمويل البنكي قصير الأجل**

و يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور و شراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

- **التمويل البنكي متوسط الأجل**

و يستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عددا من السنين و تكون مدته ما بين سنة و خمس سنوات.

- **التمويل البنكي طويل الأجل**

و ينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل و توجه أيضا إلى المشاريع الإنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

و يعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.

3. التمويل البنكي بحسب الضمان

- **التمويل البنكي بضمان**

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل ضمانا قبل منح هذا التمويل و عادة تكون المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها و ينقسم بدوره هذا النوع الى:

– تمويل بنكي بضمان شخصي: والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي قائم على الثقة بالتعامل.

– تمويل بنكي بضمان عيني: و هو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية....

- **التمويل البنكي بدون ضمان**

و هو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي بضمان شخصي و لكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع و ذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار عدة معايير منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، و المركز الائتماني للعميل و مقدرته على الوفاء في وقت محدد.

4. التمويل البنكي المباشر و غير المباشر

يقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى :

- التمويل البنكي المباشر

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، و يتضمن الحساب الجاري المدين و القروض النقدية و خصم الأوراق التجارية.

- التمويل البنكي غير المباشر

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ التزامات المادية و الذي يتمثل في عدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل و إنما التيسير له في تنفيذ أعماله، و يتضمن كلا من الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان و البطاقات الائتمانية....

5. التمويل البنكي الدولي

تعتبر البنوك التجارية قلب نظام التمويل الدولي، وهي تمارس دورا بارزا في تسهيل التجارة الدولية و تدعيم وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء لك الذي يتسم بالأجل الطويل

او بالأجل القصير وذلك من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن و الأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

6. التمويل البنكي بصيغة الائتمان الايجاري

و يعتبر التمويل الايجاري شكلا جديدا للائتمان المصرفي و هو احد أهم التطورات التي حدثت في نشاط المصارف بل هو الذروة التطور القانوني للصيغ الائتمان التي حققت للشركات الاعمال في الحصول على المعدات و الموجودات اللازمة دون أن تضطر الى أداء كامل القيمة أو التكلفة، فالتمويل الايجاري يقتصر على أداء الايجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية .فهو يد بمثابة اقتراض للأموال فالعميل لا يطلب منه دفع قيمة الأصل و انما يقوم بتسديد المبالغ متفق عليها كإيجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل عند تسديد كامل المبلغ.

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل من خلال دراسة الفصل الأول أن للبنوك التجارية أهمية في اقتصاديات البلدان من خلال ما تقدمه من خدمات للمؤسسات و لأن التمويل أهم هذه الخدمات فإنه يكتسي أهمية بالغة كونه يعد همزة وصل بين الخطط و الأهداف المراد تحقيقها إن كان بالنسبة للمؤسسة أو للدولة، كما يعد عاملا أساسيا في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها نجاح و فشل المشروعات.

و لأن التمويل البنكي أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات العاملة في إطار العاملة في إطار الاقتصاد الوطني فلا يمكن أن يقام اقتصاد بدون تمويل، كذلك تم التوصل أن التمويل البنكي يختلف حسب الحاجة إليه و الجهة المصدرة، إضافة الى طبيعة المؤسسة.

الفصـــــل الثـــــاني:

المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر و طرق تمويلها

تمهيد

تعتبر المشاريع الاستثمارية من اهم المحاور الاقتصادية التي يمكن ان تعتمد عليها اقتصاديات البلدان، فنجد أن المؤسسات تهدف دوما إلى زيادة العائد ويكون ذلك بتوسيع نشاطاتها، حيث تعتبر المشاريع الاستثمارية الركيزة الأساسية في ذلك، فقد أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري و الدفع في اتجاه تشجيع الاستثمار، و تعتبر الاستثمارات الفلاحية من القطاعات الحيوية التي يتم الاعتناء بها في الجزائر نظرا لما تساهم به في تحسين مؤشرات النمو و التنمية.

لذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والتعرف على ماهية المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الفلاحي إضافة إلى اهم الطرق والآليات التي يتم الاعتماد عليها لتمويل هذا النوع من المشاريع من قبل البنوك التجارية.

المبحث الأول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات و أخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها من جهة و من جهة أخرى فإن نجاح المشروع أو فشله له عدة آثار على البنك إذ يتوجب على البنك القيام بدراسات واسعة لتلك المتغيرات قصد التقليل من المخاطر وتعظيم الأرباح.

و لما كانت المشاريع الاستثمارية العود الفقري لأي تطور اقتصادي و أساس النمو الاقتصادي، لهذا فان اختيار نجاعة أي مشروع استثماري يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، و هذه العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مردودية هذا الاستثمار.

المطلب الأول: ماهية المشروع الاستثماري

أولا: تعريف المشروع الاستثماري

للتوصل الى مفهم المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع و الاستثمار بصفة عامة حيث يعرف المشروع على انه: مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات و نهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة و الزمن و الجودة المخطط لها."[1]

أما الاستثمار فهو التخلي عن مبلغ حاضر لتوليد عوائد مستقبلا.

من هنا يمكن تعريف المشروع الاستثماري:

- المشروع هو ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد او القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، و ذلك من أجل القيام بعملية انتاج سلع جديدة أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم انتاجها حاليا، بهدف تحقيق الأرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق اهداف أخرى خلال فترة زمنية معينة.

و يعرف المشروع الاستثماري على انه كل تنظيم له كيان مستقل يديره و يملكه منظم، يعمل على المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها للإنتاج لتقديم سلعة أو خدمة من أجل تحقيق أهداف خلال فترة معينة.

[1] – أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 21

- هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة و المتداخلة التي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب.

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

" هو فكرة مقترحة تؤدي الى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر، يوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاحة بأسلوب معين من اجل تحقيق منفعة تعود بفوائد."

ثانيا: أنواع المشاريع الاستثمارية

هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الاستثمارية يمكن ادراجها كالآتي:

أولا: المشروعات الاستثمارية حسب الملكية

و قد قسمت المشروعات وفق معيار الملكية كما يلي:

1- المشروعات الاستثمارية الخاصة: وهي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص و بالتالي تعود الخسارة و الربح إلى مالكيها.

2- المشروعات الاستثمارية العامة: هي المشروعات التي تعود ملكيتها للدولة و بالتالي يعود النفع منها على جميع افراد المجتمع. ومن هنا فإن الهدف من المشاريع العامة هو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية و تعظيم المنفعة العامة.

3- المشروعات الاستثمارية المختلطة أو المشتركة: و تعود ملكية هذه المشروعات الى القطاع العام(الدولة) و القطاع الخاص(الافراد)، فأحيانا كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات مثل مشروع السكك الحديدية و مشروع استصلاح الأراضي الزراعية و غيرها التي تتطلب مخاطرة كبيرة و أموال طائلة.

ثانيا: المشروعات الاستثمارية حسب الحجم

1- المشروعات صغيرة الحجم: و تتميز بما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة
- تحتاج لرأس مال صغير لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة و بالتالي من الممكن أن تمول من صاحب المشروع.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.

- مخاطرها صغيرة نسبيا.

2- المشروعات كبيرة الحجم: و تتميز بما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة.
- تعطي انتاجا بعد فترة طويلة نسبيا.
- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا.
- تحتاج إلى التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية.

ثالثا: المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم:

1- مشروعات القطاع الأولي: تشمل المشروعات في هذا القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي، إضافة الى استغلال مساقط المياه أو انشاء قنوات الري و بناء السدود...

2- مشروعات القطاع الصناعي: تشمل مشروعات القطاع الصناعي و مختلف المشاريع المنتجة للسلع سواء كانت صناعات خفيفة أو الصناعات الثقيلة[1]

3- مشروعات قطاع الخدمات: و يشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة و الطرق و مشروعات التعليم و الصحة و الطاقة ...

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية الفلاحية و متطلباتها

يعرف الاستثمار الفلاحي على انه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض، العمل، رأس المال) و تشغيلها بقصد انتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين و الحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء و توفيره. أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الفلاحية للحصول على أعلى انتاج .

كما يعني الاستثمار في الفلاحة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول او رأس المال الذي يسمح بزيادة الدخل و الإنتاجية في المستقبل.

هناك من يحصر عبارة الاستثمار الفلاحي في كلمة الفلاحة و التي تعني العناية بالحقل و زراعة الأرض و تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح.

[1] -بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص13

يلخص مفهوم الاستثمار الفلاحي على أنه الجهد المبذول في خدمة الأرض و تربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما و نوعا.

ثانيا: متطلبات الاستثمار الفلاحي

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:

1. زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر المساحات الممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح.
2. الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي الى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك.
3. توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة و العمل على تنميتها و توفير موارد جديدة
4. زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه و مخرجاته. و هذا في أغلبه يحتاج الى المزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي.
5. توفير المنتجات الفلاحية (النباتية و الحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
   أ. إيجاد فرص عمل جديدة.
   ب. تأمين المواد الغذائية في الأسواق.
   ت. تحقيق حالة التوازن في الأسواق
6. تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي للدولة.
7. تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في المجالات الاقتصادية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية و غير الإنتاجية.

المطلب الثالث: أهمية و اهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية

أولا: أهمية المشاريع الاستثمارية

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد و ذلك لإحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، و تبرز أهميته في:

- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- كونه يوفر عرض عمل و يقلل من البطالة
- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات و التضخم.

و هذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الى الابداع و الابتكار و تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين و في نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.

ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية الفلاحية

أهداف الاستثمار الفلاحي عديدة و متكاملة بحيث يمكن تحقيق يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية في سياق دورة الاستثمار بتحقيق اهداف صغيرة و هذا التكامل يعني الكثير من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية تتحقق حتى و هي غير مستهدفة و من بين أهم الأهداف التي يحققها الاستثمار الفلاحي مايلي:

- ✓ توفير المواد الأولية للصناعة و الزراعة الصناعية
- ✓ تكوين التغذية و تحسين مستوياتها
- ✓ تنمية المناطق الجغرافية و الفئات المقصودة من الفلاحين
- ✓ تكوين التدفقات السلعية الضرورية و النقدية للبحث و تطوير الأسواق و يمكن تجزئة الأهداف العامة إلى ما يلي:

– الزيادة في الإنتاج و تنويعه و تحسينه

– حماية الأرض و صيانتها

– توفير العمل لجميع الفئات و تقليص معدلات الهجرة و التوازن الاجتماعي

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي، إذ تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية و غيرها من المواد، بالإضافة الى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، و لهذا فإن تخلف هذا القطاع يحد من تقدم القطاعات الأخرى. فهي من بين الأنشطة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات الاستراتيجية، و ذلك لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية و بشرية تؤهله لأن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و من أهمها:

1-الموارد الطبيعية: و تتمثل في:

- الأراضي الزراعية و تشكل الأراضي الزراعية ما بين 16.5% و 17.8% من المساحة الكلية للبلاد والجزائر بذلك تمتلك أراضي صالحة للزراعة تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد.

مساحة الأراضي المزروعة الوحدة: هكتار

	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
الأراضي الزراعية	42435990	42466920	42444350	42443860

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

- الموارد المائية: ان اتساع مساحة التراب الوطني و تنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها و تقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م³ منها 13 مليار م³ من الموارد المائية السطحية و 7 مليار م³ من الموارد المائية الجوفية

2-الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية و خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة و تعد الجزائر من الدول التي تعتمد في انتاجها الفلاحي على العنصر البشري في انتاجها الفلاحي نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية لا تزال تنجز يدويا و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر بعض العمليات مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر.

3-الموارد النباتية و الحيوانية:

- الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له أهمية من توفير احتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، و لقد عملت الجزائر على تطوير هذا الإنتاج و خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات و الكروم.
- الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و الواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف، الذي

يتسع و يتطور بشكل ملحوظ و يحقق نتائج بارزة أدت الى تخفيض العجز في المنتوجات الغذائية من اللحوم[1].

أصبحت الدولة تشجع و تدعم القطاع الحاص و توفر له كل الإمكانيات المادية و المعنوية بالإضافة الى دعم الشباب و خاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع و خاصة في مجال تربية النحل و الأغنام و الأبقار، و تقديم الرعاية البيطرية و الارشاد الفلاحي في هذا المجال.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه:" مجموعة من الإجراءات التشريعية و التنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأراضي الزراعية من حيث ملكيتها و حيازتها و التصرف بها، لينجم عن هذه التغيرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية و ضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة و الدخول."

و لقد عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات و التغييرات التي مست بصفة خاصة هياكل التنظيم و استخدام عناصر الإنتاج الفلاحي، و يتمثل هذا الإصلاح أساسا في تنظيم ملكية الأراضي الزراعية و انعكاساتها على محيط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل أهم هذه الإصلاحات في:

- **نظام التسيير الذاتي:** بموجب مراسيم مارس و أكتوبر 1963 و التي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها و إضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون، ثم انشاء نظام التسيير الذاتي و تأميم الأراضي الفلاحية.
- **الثروة الزراعية:** إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الزراعية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، بهدف إعادة الاعتبار للفلاح وإحداث تغيير في الريف الجزائري. وعليه فالثروة الزراعية بمفهومها الواسع و الموضوعي ليست عملا يهدف الى الإصلاح بقدر ما هو عمل يهدف الى الإصلاح بقدر ما هو عمل يهدف الى تغيير عالم الأرياف و المساواة في الحقوق و الواجبات مع المجتمع المدني، و إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا[2].
- **نظام إعادة الهيكلة الزراعية:** جاء بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في مارس 1981 المتعلق بتعاونيات قدماء المجاهدين و الذي من خلاله تم وضع الأطر و الأدوات و الكيفيات قصد تنظيم المزارع عل أسس اقتصادية و خاصة كيفية استغلال الأرض و العقار.

---

[1] – ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2017/5/24، ص 7

2 –إسماعيل شعباني، خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر، مجلة les cahiers du cread، العدد 49، 1999، ص3

- **نظام خاص بمنح الملكية العقارية في اطار عملية الاستصلاح:** تم استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83-18 الصادر في 13-8-1983 المتضمن منح الملكية العقارية جاء هذا القانون ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. و يرجع السبب الرئيسي وراء ذلك الى الإمكانيات و الوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة و الاستصلاح و التي تحتاج أيضا الى مجهودات معتبرة و تسهيلات مادية و مالية خاصة في الولايات النائية.
- **نظام المستثمرات الزراعية:** بمقتضى قانون 87-19 المؤرخ في ديسمبر 1987 منحت الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرة، كما يمنح حق الانتفاع الدائم مقابل دفع اتاوة من طرف المستفيدين.

و الهدف من هذا الإصلاح المتمثل في انشاء مستثمرات فلاحية فقد بطريقة قانونية واضحة كما يلي:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا امثلا.
- رفع النتاج بهدف تلبية الحاجات الغذائية.
- ضمان الاستغلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

1/المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم(01): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	النسبة
2008	%10.1
2009	%9
2010	%8.6
2011	%9.4
2012	%10.6
2013	%11.1
2014	%12.7

المصدر: البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تشير الاحصائيات أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 بنسبة 10.1% لتنخفض هذه النسبة خلال فترة 2009-2011 لتصل الى 9.4% هذا ما يدل على محدودية مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي و هذا بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات و اهمال القطاع الفلاحي و عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي.

أما خلال الفترة 2011-2014 بدأت نسبة مساهمة القطاع في ارتفاع لتصل الى 12.7% سنة 2014.

2/مساهمة الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية:

أ- مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات

الجدول رقم (02): تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الجزائر خلال فترة (2014-2016)

الوحدة: مليون دولار

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2014	53847.73	221.78	113.08
2015	65181.08	568.51	405.7
2016	68284.29	772.54	323.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظ حيث انتقلت من 221.78 لسنة 2014 الى 568.51 مليون دولار في سنة 2015 و هذه الزيادة كانت بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي انتقلت من 113.08 الى 405.7 مليون دولار أما قيمة الصادرات الكلية عرفت تطورا في نفس الفترة حيث انتقلت من 53847.73 الى 65151.08 مليون دولار و هذا يعني ان نمو الصادرات الكلية اكبر بكثير من الصادرات الزراعية. وفي سنة 2015 بالرغم من ارتفاع الصادرات الكلية والصادرات الزراعية إلا أن قمة الصادرات الغذائية انخفضت وهذا بسبب زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة الزيادة في عدد السكان.

ب- مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردت:

الجدول رقم(03): تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2014	37644.11	7644.97	5633.35
2015	55213.08	17517.58	8428.32

2016	58274.09	19409.38	9427.49

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الزراعية عرفت ارتفاعا كبير ومستمر من 7644.97 الى 19409.38 مليون دولار وهذا الارتفاع راجع الى زيادة الواردات الغذائية فهذا الارتفاع يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي.

3/ مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة:

من الجدول نلاحظ انه خلال الفترة 2000 الى 2010 نسبة مساهمة القطاع في استيعاب اليد العاملة في انخفاض مستمر من 18.6% الى 11.7% وهذا نتيجة هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي الى القطاعات الأخرى بالإضافة الى عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما أدى الى الهجرة الريفية نحو المدن من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

جدول رقم(04): تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة للفترة 2000-2010

السنوات	اليد العاملة
2006-2000	%18.6
2007	%13.6
2008	%13.7
2009	%13.1
2010	%11.7

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي في الجزائر

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية و الوتائر البيولوجية و الأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب تنوع طرق و إجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في انعاش القطاع.

المطلب الأول: التمويل الفلاحي

أولا: تعريف التمويل الفلاحي

التعريف01: "إن التمويل الفلاحي هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل و القليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي و الزراعي"

التعريف02 : "هو توفير و استخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخول المزارعين و تحسين مستوى معيشتهم، و يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات و الأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيئتها و تدعيم الري لاستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة."[1]

التعريف 03: " هو توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره ان كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي"

- ✓ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الفلاحي يعني توفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي، وكذا منح التسهيلات للفالحين التي تضمن الاستمرار و النجاح في العمل الذي يوفر الاحتياجات الضرورية لهؤلاء الأفراد.

ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي

من بين أهداف التمويل الفلاحي ما يلي:

- تقديم تمويل ميسر للفلاحين.
- التركيز على المساهمة في تفعيل مهام القطاع الفلاحي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتعلقة بالتكنولوجيا وظروف السوق مع مراعاة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات.
- توفير مصدر دخل مناسب للفالح يجعل منه استغلال أمثل وتسيير حسن من اجل تحقيق إنتاج وفير وتطوره
- المساهمة في نشر الوعي الفلاحي والأساليب الحديثة في الفلاحة مع ترغيب الفلاح في العمل للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم ورفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الفلاحية المتاحة.
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.
- تحقيق الأمن الغذائي.

[1] –شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقييمية)، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص26.

المطلب الثاني: مصادر و مؤسسات التمويل الفلاحي

في الكثير من الأحيان يجد الفلاح نفسه في حاجة الى الأموال ليقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية و خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور و تشغيل العمال و نقل المنتوح...، و الاحتياجات الاستهلاكية لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون الى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة و يتم الاقتراض إما :

- عن طريق الاقتراض من الافراد.

- عن طريق البنوك التجارية: يتم بمقتضاها البنك الاقراض مقابل فائدة معينة و محددة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا او بعد مدة معينة تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية[1].

- عن طريق التعاونيات و الصناديق التعاضدية : و يكون من خلال جمعيات تعاونية زراعية تؤسس في المناطق الزراعية لأهداف متعددة و لكن التمويل الزراعي هو هدفها الأساسي و تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات و الاشراف عليها و دعمها و تمويلها

مؤسسات التمويل الفلاحي:

تتمثل مؤسسات التميل الفلاحي في نوعين هما:

1: المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغات من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين و خاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ

كما يمكن ان تكون هذه القروض في شكل ماشية، عتاد فلاحي من اجل تهيئة الأرض و استصلاحها.

2: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

[1] – سماح طلحي، أحسين عثماني، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي و التنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018، ص8

من أهم المؤسسات المالية التي تمارس هذه المهمة في الجزائر نجد

- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R** : 1982/03/13 و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري و كلف بتمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممتدة و المتممة للزراعة، و كذلك الصناعات المرتكزة على الزراعة وكذلك الحرف التقليدية و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة بالريف، و هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي إضافة الى نشاطه كبنك تجاري.[1]
- **الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية FNDRA:**[2] يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...) أو خلالها أو بعدها(الصناعات الغذائية...) و التي تخص:
  - تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية و كذلك تسويقه و تخزينه
  - حماية و تنمية الثروات الحيوانية و النباتية.
  - حماية مداخيل الفلاحين
  - تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة
- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:** تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972، و أعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي سنة 1998 كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين و اعتباريين.
- **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA:** يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم ضد الاخطار التي يتعرضون لها خلال نشاطهم.

قيمة القروض الفلاحية الممنوحة منذ 2009 الى 2016:

تصنيف القروض الممنوحة حسب النوع:

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1 – ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص191

2 - حوحو سعاد، حوحو حسينة، آليات تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد23، 2011، ص325

السنوات	متوسط الفترة 2013/2009			2014			2015			2016		
نوع القرض	نقدي	عيني	اجمالي	نقدي	عيني	اجمالي	نقدي	عيني	اجمالي	نقدي	عيني	اجمالي
قيمة القرض	234,30	394,24	628,53	538,49	-	538,49	453,82	-	453,82	219,78	-	219,78

الجدول (05): قيمة القروض الممنوحة لتمويل استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر 2016/2009

(حسب النوع)

نلاحظ أنه تم الغاء القروض العينية في الجزائر منذ سنة 2013 في حين القروض النقدية ارتفعت في سنة 2014 مقارنة بالفترة التي قبلها لتعود تنخفض لكن بقيمة قليلة في السنوات الموالية.

تصنيف القروض الممنوحة حسب للغرض:

	2014	2015	2016
انتاج نباتي	538.49	453.82	219.78
انتاج حيواني	___	___	____
المجموع	538.49	453.82	219.78

الجدول (06): قيمة القروض الممنوحة لتمويل استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر 2016/2009

(حسب الغرض)

كل القروض الممنوحة في الفترة الممتدة من 2014 الى 2016 كانت موجهة لتمويل الإنتاج الحيواني كلها كانت بغرض انشاء مستثمرات حيوانية.

المطلب الثالث: شروط نجاح التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل لقطاع الفلاحة ناجحة و فعالة يجب مراعاة الأسس التالية:

1- لكي يكون القرض فعال يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستعماله حتى يؤدي الى زيادة الإنتاج الدي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي.

2- إن إمكانية الفلاح محدودة و المحاصيل متغيرة باستمرار، لذا يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم قرض بسعر فائدة مناسب.

3- على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب.

4- يجب على الفلاحين التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المتخصصة.

5- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها.

6- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض الفلاحية تبعا لمواعيد استلام الدخل و على أقساط تسهيلا للدفع.[1]

7- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد و الدفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الرابع: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي و ذلك من خلال منحه عدة تسهيلات التي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع و المخول له بمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و من ابرز هذه القروض نجد قرض الرفيق و هو قرض استغلال و يعد الوسيلة المتوفرة امام الفلاحين لموجهة العوائق الموسمية التي تواجههم إضافة الى قرض التحدي و هو قرض موجه للاستثمارات الفلاحية كما نجد الائتمان الايجاري.

المطلب الأول: قرض الرفيق

قامت الدولة بطرح قرض الرفيق بتاريخ 2008/07/24 لمساعدة الفلاحين على حل مشاكهم، حيث يعتمد هذا القرض أساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح، كبناء مستثمرة فلاحية أو تهيئة الأرض أو شراء الأدوية و الأسمدة...الخ.

1- تعريف قرض الرفيق

هو قرض استغلال مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواء كانت فردية أو تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية.

[1] -محمد سعيد العتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006، ص288

2- المجالات التي يشملها هذا القرض

يعتبر قرض الرفيق من التسهيلات المقدمة من الدولة في المجال الفلاحي حيث يشتغل هذا المجال مجلات كثيرة تابعة له، و يأخد هذا النوع من القرض كأداة لدعم هذه المجالات.

و من أهم المجالات التي يشغلها هذا القرض نذكر:

1. القرض الموسمي

- ✓ اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية: تأخذ بعين الاعتبار اقتناء اللوازم الضرورية لتهيئة النشاط الفلاحي (بذور، شتائل، أسمدة...)
- ✓ توفير الوسائل اللازمة للقيام بمختلف العمليات المتعلقة بالزراعة.
- ✓ اقتناء المنتجات الفلاحية لتحزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحة الواسعة الاستهلاك SYPRALAC
- ✓ تربية الحيوانات.
- ✓ اقتناء الأغذية الحيوانية.

2. القرض الفيديرالي

القرض الفيديرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية و التعاونيات و المجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

- ✓ تحويل الطماطم.
- ✓ إنتاج الحليب.
- ✓ انتاج الحبوب
- ✓ وحدات تصنيع العجائن.
- ✓ انشاء و حدات الثروة الحيوانية و مراكز التسمين.
- ✓ ذبح و تقطيع الدواجن.
- ✓ تسويق المنتجات الزراعية و تخزينها و تعبئتها.
- ✓ انتاج و توزيع الأدوات الزراعية والري و البيوت البلاستيكية.

3. الأشخاص المعنيين بهذا القرض:

- كل الفلاحين و المربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية أو تعاونيات، مجمعات...

- وحدات الخدمات الفلاحية
- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا

الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الفلاحي

4. مميزات القرض الرفيق:

- ✓ هو قرض لمدة سنتين
- ✓ تتحمل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التغطية الكاملة للفائدة.
- ✓ أي مستفيد من القرض يسدد ما بين 6 و 24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل الوزارة و كذلك يستفيد بقرض آخر من نفس الصيغة للفترة التالية.
- ✓ أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل الوزارة و يفقد حق الاستفادة من قرض آخر.

المطلب الثاني: قرض التحدي

1- تعريف قرض التحدي:

إن قرض التحدي هو قرض استثماري محسن يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص او الملكية الخاصة للدولة.

2- المجالات الي يشملها القرض:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات،
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي)

4- الإجراءات المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

- أشغال التحظير، التهيئة وحماية الأراضي،
- عمليات تطوير الري الزراعي،

- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج،
- انشاء البني التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد؛
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي.
- تطوير المنتوج الحرفي

5- الأشخاص المعنيين بهذا القرض:

تمنح الدولة هذا النوع من القرض لمجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بما يلي:

- ✓ الأشخاص المعنيين أو الطبيعيين: يجب ان يكون لهم بطاقة تمنحهم ميزة الفلاح من أجل الحصول على هذا النوع من القرض.
- ✓ ملاك الأراضي الخاصة و أصحاب المستثمرات الفلاحية: يمنح هذا القرض لأصحاب الأراضي الخاصة الغير مستغلة إضافة إلى أصحاب المستثمرات الفلاحية سواء كانت ملك للدولة أو لمالكها.
- ✓ المزارعين و مربي الحيوانات
- ✓ المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة: تتعلق بالمؤسسات الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي أو توزيع المنتجات الفلاحية.

6- مميزات قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة،
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪ عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3٪ عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)
- إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة
- المساهمة الشخصية 10% اذا كانت مساحة المشروع اقل من 10 هكتارات اما اذا كانت مساحة المشروع تفوق 10 هكتارات فالمساهمة الشخصية تكون 20%.

7- الضمانات المطلوبة للحصول على قرض التحدي

للحصول على قرض التحدي لابد من تقديم ضمان يشتمل هذا الضمان على العناصر التالية:

- الرهن العقاري

- الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء...
- ضمانات للمعدات
- تأمين متعدد المخاطر

المطلب الثالث: التمويل الايجاري الفلاحي

يعتبر القرض الايجاري من اهم الأساليب التمويلية المستحدثة، خاصة مع تزاسد الاهتمام بتجديد الآلات وتطويرها، و يشمل القرض الايجاري الأجهزة الصغيرة و كذلك المعدات و الآلات الضخمة.

1- تعريف التمويل الايجاري:

هو اتفاق تعاقدي بين مؤسسة التأجير (مؤجر) و العميل (المستأجر) و بموجبه يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل (المأجور) خلال فترة زمنية محددة و ذلك مقابل أقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقا على ان تنتقل ملكية الأصل في نهاية فترة العقد الى المستأجر تلقائيا أو مقابل مبلغ متفق عليه[1].

يعرف القرض الايجاري على انه عملية مالية و تجارية بين البنك و مختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار عقد كراء للتجهيزات و المعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري .

2- خصائص التمويل الايجاري:

تتمثل خصائص القرض الايجاري فيما يلي:

- تتم عملية القرض الايجاري بين ثلاثة أطراف المورد و المؤجر و المستأجر، حيث يتم اختيار الأصل من قبل المستأجر و يقوم المؤجر بشرائه من المورد.

- القرض الايجاري يكون متوسط او طويل الاجل، نظرا لطبيعة الأصول المؤجرة حيث يرتبط بمدة الاهتلاك الافتراضية للأصل.

- في نهاية فترة العقد للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات إما تجديد العقد و إما شراء الأصل و اما عدم التجديد و الشراء.[2]

3- أنواع القرض الايجاري

[1] - محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، الطبعة2، 2010، ص 264

[2] -الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص77

و يتخذ هذا النوع من التمويل أشكالا عديدة منها:

- ✓ التأجير ثم البيع: تقوم المؤسسة المؤجرة بتملك الأصل حتى يتم سداد أقساط الإيجار من طرف المستأجر بالكامل و التي و التي بدورها تغطي قيمة الأصل و أتعاب المؤجر.
- ✓ الاستئجار التشغيلي: إذ يتميز هذا النوع بأن يلتزم مالك الأصل بالصيانة و خدمات الأصل المؤجر، و يستمر هذا النوع لفترة قصيرة نسبيا عادة أقل من الحياة الإنتاجية للأصول.
- ✓ التأجير التمويلي: هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة و لا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر و الذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

4- الشروط العامة للقرض الايجاري

تتمثل أهم الشروط و كيفيات ايجار العتاد للاستعمال في المشاريع الاستثمارية فيمايلي:

- تحديد شروط الايجار
- تحديد ملكية العتاد
- تحديد مدة العقد
- شراء و ضمان و تسليم و استلام العتاد
- المبلغ و طريقة دفع بدل الايجار
- التسديد المسبق
- التنازل عن العتاد
- استعمال و صيانة العتاد

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن للمشاريع الاستثمارية أهمية بالغة في أي اقتصاد و خاصة المتعلقة بالمجال الفلاحي كونها تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني لذلك اهتمت الدولة بهذا القطاع و استحدثت صيغ جديدة لتمويله و النهوض به، كما تتضمن هذه الصيغ العديد من التسهيلات التي تخدم القطاع الفلاحي و المستثمر، و قد خصصت الدولة الجزائرية بنك الفلاحة و التنمية الريفية للقيام بهذه التمويلات.

الفصـــل الثـــالث:

دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لـولايـة بسكـــــرة

نحاول في هذا الفصل دراسة لمشروع استثماري فلاحي ممول من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية – – بسكرة – وذلك بدراسة مراحل تمويله انطلاقا من تقديم ملف القرض الى الحصول عليه.

و لهذا فقد اشتمل الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابع للمستعمر لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية للاقتصاد الجزائري، من ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى المجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات و خاصة النشاط المالي و المصرفي.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1962/1830)

خلال الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات و بنظام المعدنين الذهب و الفضة في المعاملات و كانت هناك دار لصك النقود أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما و أول مؤسسة مصرفية في الجزائر كانت بمثابة فرع لبنك فرنسا و قد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 و لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري من تلك السنة في فرنسا، و في جويلية ألغي المشروع و تم تعويض المساهمين[1].

و ثاني مؤسسة كانت le comptoir national d'escompte و تقتصر وظيفتها على الائتمان و لم تنجح تلك المؤسسة بسبب قلة الودائع، و ثالث مؤسسة كانت بنك الجزائر 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 5000 سهم و لقد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحته اعتمادا بنصف قيمة رأسماله المدفوع.

[1] – شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص 48،49

ولقد شهد هذا الأخير ازمة مالية بين 1880و 1900 نظرا للإسراف و عدم العقلانية في تقديم القروض، مما أدى الى نقله لفرنسا و تغيير اسمه ليصبح بنك الجزائر و تونس حيث أسندت له مهمة الإصدار و باستقلال تونس 1956 تأمم البنك و فقد الحق في الإصدار لتونس ليرجع اسمه بنك الجزائر و كانت من أهم وظائفه[1]:

- اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة و إعادة توزيعها على المعمرين
- تمويل الزراعة الاستعمارية
- تمويل النشاطات التجارية لا سيما تصدير الخمور و الحمضيات

كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية و وكالاتها.

المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر المستقلة (1985/1962)

بعد استقلال الجزائر كان لابد مأن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها و سيادتها لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني و كانت هذه الإجراءات عبر عدة مراحل:

أولا: المرحلة الأولى (1966/1962)

1-انشاء البنك المركزي الجزائري BCA (بنك الجزائر حاليا)

تم إنشاؤه بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 1962/12/13 و قد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية وطنية و استقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة، و يرأس البنك محافظ و مدير عام يتم تعينهما بمرسوم رئاسي و باقتراح وزير المالية بالإضافة الى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي. كان البنك المركزي يصدر العملة الموجودة في الجزائر آنذاك (الفرنك الفرنسي) الى غاية 1964/04/10 تم اصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري.

2- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP

3- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 1963/05/7

[1] – لعرباوي امين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص 2

ثانيا: المرحلة الثانية(1970/1966)

في هذه المرحلة قررت الدولة تأميم جميع البنوك الأجنبية :

1- انشاء البنك الوطني الجزائري BNA: أنشئ بتاريخ **1966/06/13** و جاء ليحل محل البنوك التالية:

- القرض العقاري التونسي.
- القرض الصناعي التجاري.
- البنك الوطني للصناعة و التجارة.
- بنك الخصم.
- بنك باريس و هولندا.

2-القرض الشعبي الجزائري CPA: أنشئ بتاريخ 1966/05/14 جاء محل البنوك الشعبية التالية[1]:

- القرض الشعبي (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة)
- الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي
- شركة القروض المرسيلية
- الشركة الفرنسية للتسليف
- البنك المختلط (جزائر، مصر)

3- البنك الخارجي الجزائري: 1967/10/01 منذ هذا التاريخ تم تجزئة النظام المصرفي بإلغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية و ضم خمسة بنوك و هي:

- القرض الليوني
- البنك الصناعي للجزائر و حوض المتوسط
- قرض الشمال

[1] -الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص189

ثالثا: المرحلة الثالثة (1982/1970)

تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي حيث قررت السلطات السياسية إسناد مهمة التسيير و التحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، مما استدعى تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد فقد ترك النظام البنكي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع الغاء القرض البنكي المتوسط فيه باستثناء بعض النشاطات.

رابعا: مرحلة إعادة الهيكلة (1985/1982)

نظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التي أنجز عنها تغيرات هيكل الجهاز المصرفي في هذه المرحلة تم إنشاء بنكين هما:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR

- بنك التنمية المحليةBDL:

المطلب الثالث: الإصلاحات الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري

بهدف تغيير الجانب الوظيفي للنظام المصرفي و ملأ الفراغ التشغيلي و إعادة النظر في سياسة التمويل قامت السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات على نظامها البنكي حيث تتمثل في:

أولا: الإصلاح النقدي لعام 1986: بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، و قد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و قواعد النشاط البنكي.

من أهم الأفكار التي جاء بها القانون ما يلي:

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.

- وضع نظام بنكي على المستويين و بموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.

- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.

- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى.

ثانيا: قانون 1988

صدر هذا القانون في تاريخ 12 جانفي 1988 و جاء هذا القانون متمما و معدلا لقانون نظام البنوك و شروط الإقراض، و مضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك التجارية.

و في هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون[1]

-يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي

-تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية

ثالثا: قانون النقد و القرض1990

يشكل القانون 90-10 الصادر في 1990/04/14 و المتضمن النقد و القرض نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري و من الأهداف التي جاء بها قانون 90-10 ما يلي:[2]

-ضبط العلاقة بين بنك الجزائر و بين الخزينة العمومية

- منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي و مصرفي أكثر استقرارا و ذلك من أجل إنشاء مجلس للنقد و القرض (كسلطة نقدية) و منحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك و المؤسسات المالية.

- فتح المجال أمام الاستثمار القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي.

- لقد سمح قانون 90-10 للسلطة النقدية للسلطة النقدية بأداء دورها إما في مجال الإشراف والرقابة أو في مجال السياسة النقدية.

المبحث الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته، إذ يعتبر من أهم البنوك في المنظومة المصرفية بالجزائر، متخصص بتمويل مشاريع القطاع الفلاحي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم هذا البنك.

[1] -الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص194،195

[2] - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008، ص301

المطلب الأول: تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أنشا بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي الى القطاع العمومي، و قد تولد عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و قد تم انشائه بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي.

و قد تكون في بدايته من 140 وكالة متنازل عليها من طرف النك الوطني الجزائري، وأصبح يحتضن حاليا 286 وكالة و 31 مديرية جهوية.

مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى (1990/1982): خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح وكالات في المناطق ذات النشاط الريفي.

المرحلة الثانية (1999/1991): بموجب قانون النقد و القرض الذي الغي التخصص القطاعي للبنوك توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي.

أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم و استخدام الاعلام الآلي عبر مختلف الوكالات، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ 1991: تم الانخراط في نظام سويفت لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ 1992: تم وضع نظام نظام sybu الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية.
- ✓ 1993: الإنتهاء من ادخال الاعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.
- ✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية.
- ✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك CIB.

المرحلة الثالثة (2004/2000): تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية، الى جانب توسيع تغطية لمختلف المناطق و ذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

و للتكيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد و استجابة لرغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك و تحسن أداءه و العمل على تطوير منتجاته و خدماته، بالإضافة الى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي[1].

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. مهام (وظائف) بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أسس هذا البنك من أجل ضرورة اقتصادية تتمثل في إعادة هيكلة النظام الفلاحي و تأمين الاستقلالية الاقتصادية للبلاد، و أيضا رفع مستوى معيشة السكان في الأرياف ويقوم بنك الفلاحة بالمهام التالية:

- يقوم بعمليات الاقتراض و الصرف و عمليات الخزينة و جميع الاعتمادات المالية على اختلاف أنواعها.
- فتح الحسابات.
- قبول الودائع.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي.
- تأمين ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية.

2. أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

لجأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثل البنوك الأخرى الى القيام بأعمال و نشاطات عديدة للوصول الى استراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة، وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، و يمكن تلخيص أهداف البنك فيما يلي:

- الزيادة في الموارد مع أقل التكاليف، و مردودية كبيرة في شكل قروض إنتاجية مع احترام قاعدة الموازنة بين الربحية و السيولة و الأمان.
- تأمين التناسق من طرف البنك في تنمية نشاطاته الخاصة به.
- زيادة فروعه و نشر شبكاته و التقرب أكثر من العملاء.
- إرضاء الزبائن.
- التنمية التجارية بتقديم تقنيات جديدة في الإدارة مثل التسويق.
- المحاولة بقدر الإمكان تلبية رغبات الزبائن المتزايدة و المتنوعة بمنحهم منتجات و خدمات من شأنها مسايرة هذا التنوع.

[1] - www.badr-bank.dz

المطلب الثالث: ببنك الفلاحة و التنمية الريفية – بسكرة –

أولا: التعريف بالبنك _وكالة بسكرة_

بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة 393 من أهم البنوك بالولاية باعتبار ولاية بسكرة منطقة فلاحية، حيث يقع مقره بشارع الشهيد غمري حسين مقابل لحديقة 5 جويلية، حيث تتكون وكالة البنك من مجموعة من المصالح حيث تعمل على تنظيم السير الحسن للمستخدمين لتوسيع شبكته على التراب الوطني، حيث تتكون مديرية البنك من 10 وكالات، إلا ان وكالة بسكرة تتواجد في نفس مقر المديرية.

و تضم هذه الوكالات ما يلي: بسكرة، الوادي، قمار، دبيلة، أولاد جلال، جامعة، سيدي عقبة، طولقة، المغير، زريبة الوادي[1].

[1] – معلومات مقدمة من طرف عمال مصلحة القروض بالبنك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك _وكالة بسكرة_:

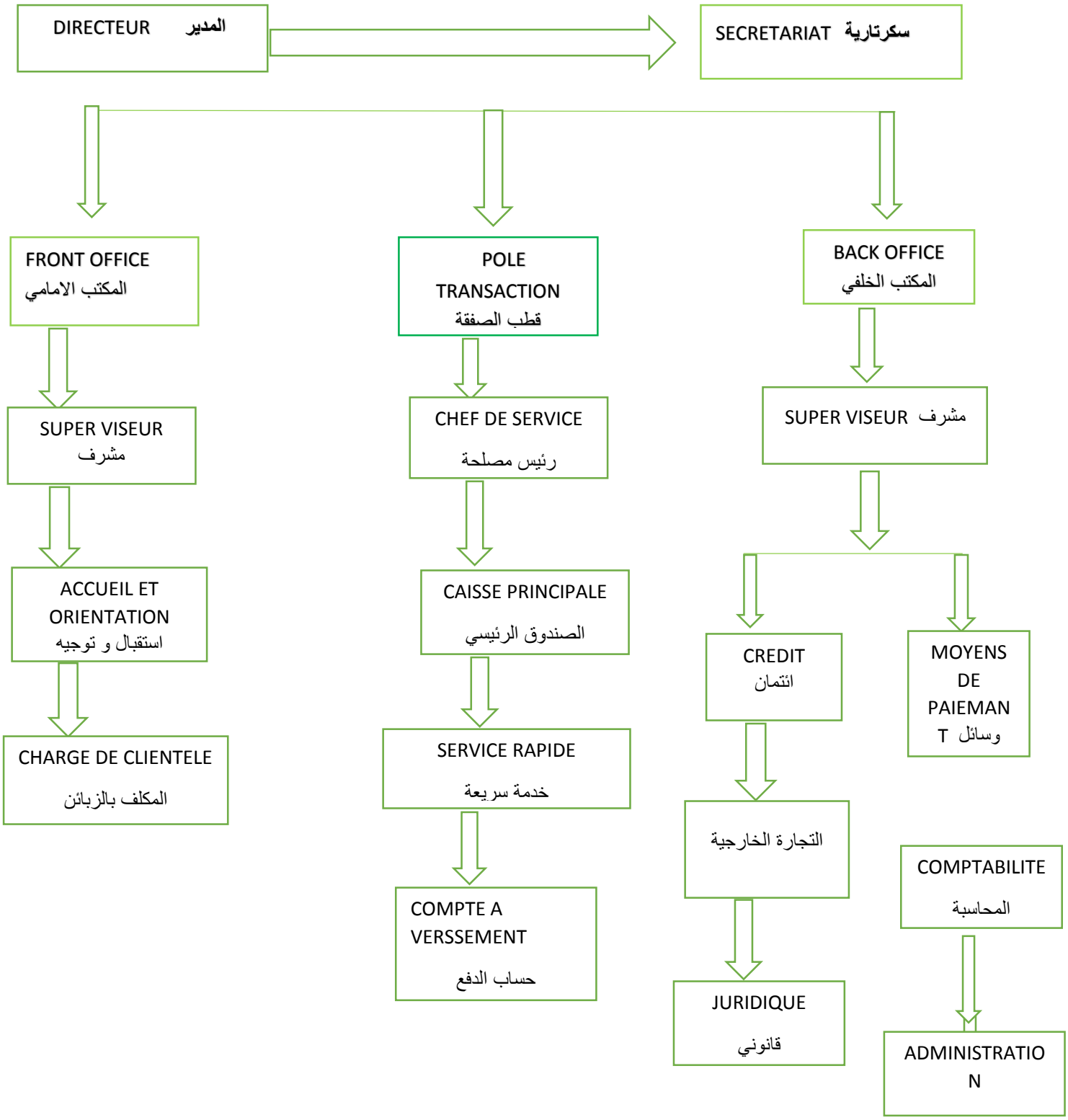

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_

يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية بسكرة هيكل تنظيمي يمثل قوة في تنظيم أعماله و سير عملياته

يمكن التعريف بالهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

- **مدير الوكالة:** يعتبر مدير الوكالة ممثل و مسؤول رئيسي على مستويات البنك يتحمل مسؤولية تنظيم وتطوير استراتيجية خاصة بتطوير البنك و القيام بشكل مناسب، و يعتبر رأس لجنة القرض للوكالة، ويقوم كذلك بالمصادقة على مختلف الملفات على مستوى البنك.
- **سكرتارية:** تقوم على مساعدة مدير الوكالة من خلال مهامه باعتبارها مصلحة تابعة لمدير الوكالة وتقوم باستقبال و تسجيل البريد.
- **المكتب الامامي:** هي الجهة التي تختص باستقبال العملاء و تتكون من:

– المشرف: من مهامه الإشراف على المكتب الأمامي أو الاستقبال للحرص على توجيه العملاء ومساعدة المكلفين في حسن سير مهامهم مع العملاء.

– استقبال و توجيه: مسؤول عن تقديم مختلف التعليمات و التوجيهات للعميل و مساعدتهم في فتح الحسابات و طلب خدمات.

– المكلف بالزبائن: هو مكلف عن تنفيذ مختلف العمليات لعملائه و القيام بإجراء جميع العمليات المباشرة و الغير مباشرة و التأكد من جميع الوثائق المطلوبة من العميل.

- **قطب الصفقة:** هو المكان الذي يتولى مختلف الصفقات و تتمثل في:

– رئيس المصلحة: يتولى رئيس المصلحة مختلف العمليات و القيام بتطبيقها.

– الصندوق الرئيسي: مكلف بمختلف العمليات التجارية للزبائن و تعمل على التنسيق الدائم و المباشر مع المحفظة البنكية.

–خدمة سريعة: هي مسؤولة عن تقديم خدمات البنك بطريقة فورية للعملاء.

- **المكتب الخلفي:** هو امتداد للمكتب الأمامي يقوم بمختلف العمليات البنكية و يتمثل فيما يلي:

– مشرف: من مهامه الاشراف على المكتب الخلفي و الرقابة كما يعمل على توزيع العمل وتوجيه الموظفين لمهامهم.

– وسائل الدفع: يقوم بتحويل الأموال لكل شخص مهما كانت كالشيكات وسائل الدفع الكترونية ...

– المحاسبة: مصلحة تختص بمختلف العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة، أي تقوم بمراقبة يومية لكل من عمليات السحب و الإيداع.

– القروض: هي مصلحة تقوم بتقديم القروض للزبائن و تستلم ملفات القروض و تقديمها الى لجان القروض.

– إدارة: هو القسم الذي يهتم بشؤون و مهام العمال و الزبائن و ذلك من خلال تسجيل الغيابات و كل ما يخص البنك.

– التجارة الخارجية: تخص هذه المصلحة بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

– قانوني: تتمثل في عملية المصادقة على فتح الحسابات البنكية و متابعة القضايا حيث تحول لها ملفات القروض الميؤوس منها، و تقوم بالمتابعة القضائية في حالات عدم سداد الديون بالوسائل القانونية[1].

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لتقديم قرض في إطار التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة –

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم قروض لدعم الفلاحة والإنتاج الفلاحي لأي شخص طبيعي كان او معنوي ومن أهمها نجد القرض الموجه للاستغلال المتمثل في قرض الرفيق والقرض الاستثماري محل الدراسة والمتمثل في قرض التحدي.

المطلب الأول: القروض الفلاحية الممنوحة من قبل وكالة بسكرة في إطار قرض الرفيق

أولا: ملف القرض:

يعتبر قرض الرفيق من القروض الممولة لاستغلالات الفلاحين لسد حاجياتهم اليومية او الموسمية، حيث بقوم هذا القرض بتوفير المواد الأولية لتنفيذ العمليات الفلاحية.

يتكون ملف للحصول على قرض الرفيق من :

– طلب خطي للحصول على القرض.

– دراسة تقنية اقتصادية (برنامج العمل، تفاصيل تكاليف العمليات و الإنتاج).

– توقع الوضع المحاسبي للسنتين n و n+1.

– الوضع المحاسبي للسنوات الثلاثة السابقة.

– كشوفات الجرد و الذمم المدينة(الديون).

– فواتير التوطين اذا كان قرض رفيق للتصدير.

– نسخ من بطاقة الفلاح، نسخة من الرقم الجبائي.

[1]-معلومات مقدمة من طرف البنك

- الوضعية الجبائية و الشبه جبائية.

- تقرير الخبير.

ثانيا: مبالغ و عدد القروض الممنوحة في شكل قرض الرفيق

جدول رقم (07) إجمالي القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق 2020/2010

السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية للملفات%	مبلغ القروض	النسبة المئوية لمبلغ القرض%
2011/2010	16	9.039	618000000	4.704
2012/2011	12	6.779	579000000	4.407
2013/2012	19	10.734	907000000	6.904
2014/2013	19	10.734	910000000	6.927
2015/2014	23	12.994	1335000000	10.162
2016/2015	19	10.734	1427000000	10.863
2017/2016	16	9.039	1455000000	11.076
2018/2017	19	10.734	1875000000	14.273
2019/2018	16	9.039	2050000000	15.605
2020/2019	18	10.169	1980000000	15.073
المجموع	**177**		**13136000000**	

المصدر: وثائق محصلة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_

نلاحظ من خلال الجدول نسبة القروض و عدد الملفات الممنوحة من قبل البنك حيث تقدر نسبة القروض الممنوحة في السنة الأولى ب4.7%مقابل نسبة عدد الملفات التي قدرت ب 9.03 % اما في السنة الموالية نلاحظ انخفاض في نسبة الملفات مقارنة بالسنة التي قبلها اذ قدرت ب6.77% اما في ما يخص نسبة مبلغ القرض لم ينخفض كثيرا اما منذ سنة 2013/2012 ال سنة 2015/2014 نلاحظ تزايد كبير في كل من عدد الملفات و مبلغ القروض حيث سجلت اكبر نسبة من حيث عدد الملفات في سنة2015/2014 وهذا راجع الى تحسن ثقافة الفلاحين من اقتناء هذا النوع من القرض.

أما في السنوات 2020/2015 نلاحظ ان نسبة عدد الملفات بدأت تتراجع، اذ سجلت اقل نسبة خلال فترتين 2107/2016 بنسبة قرض قدرت 11.04% وفي فترة 2019/2018 بنسبة قرض 15.6% التي

مثلت أكبر نسبة رغم نقص عدد الملفات وهذا يعني ان المتعاملين(الفلاحين) زادت متطلباتهم واحتياجاتهم المالية.

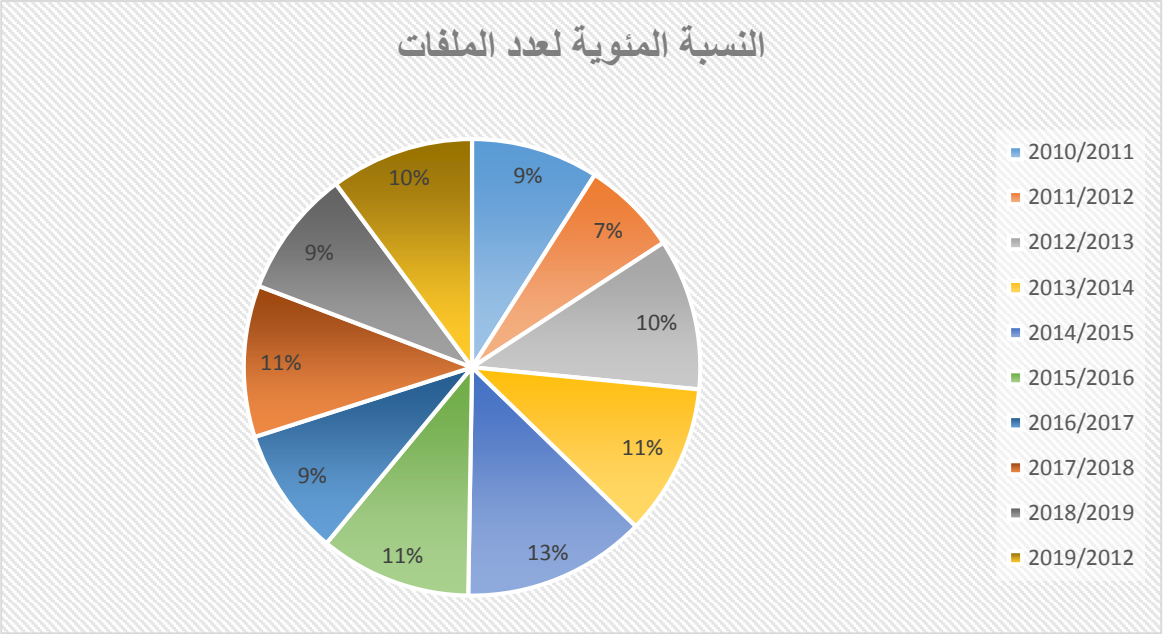

الشكل رقم (02): الملفات الممنوحة من طرف وكالة بسكرة في اطار قرض الرفيق.

نلاحظ من خلال الشكل (02) ان اكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل وكالة بسكرة كانت في فترة2015/2014 حيث قدرت حوالي13 % من اجمالي القروض الممنوحة في السنوات العشر الأخيرة.

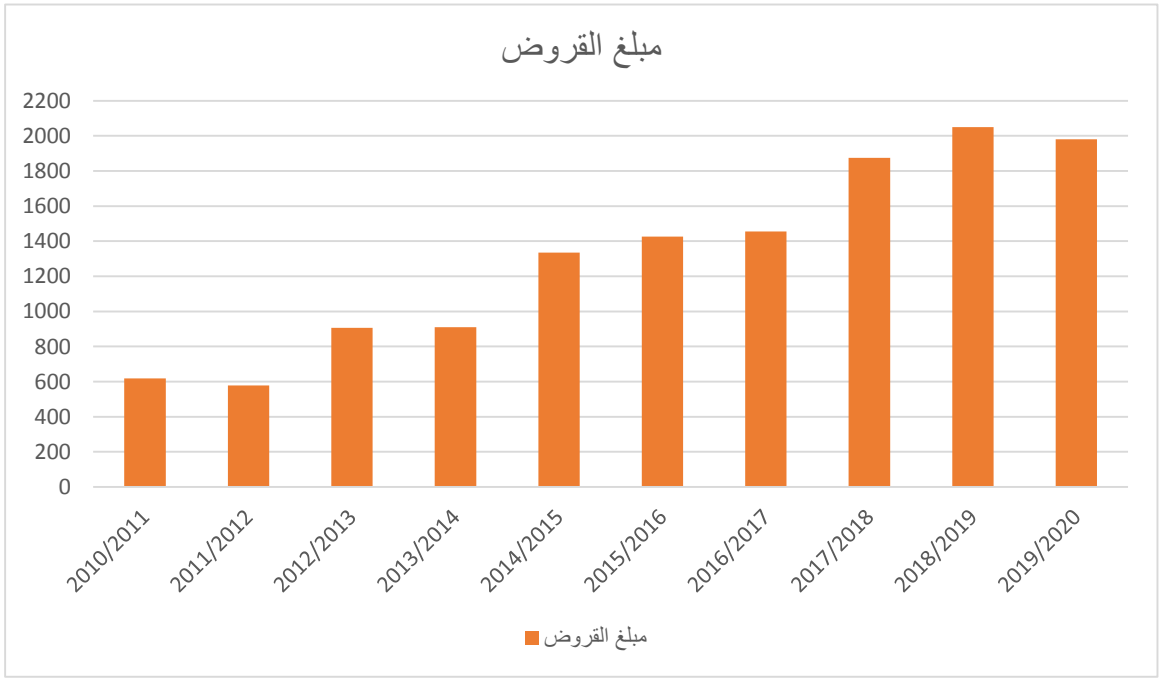

الشكل رقم (03): مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة بسكرة في اطار قرض الرفيق 2020/2010

الوحدة مليون دج.

نلاحظ من خلال الشكل (03) أن اكبر المبالغ الممنوحة من قبل البنك في إطار القرض الرفيق كانت خلال الفترة2019/2018 حيث قدرت ب2050000000 دج بنسب 16% بالتقريب.

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية و الريفية _بسكرة_ في اطار التحدي

قرض التحدي هو قرض استثماري محسن موجه للنشاطات الفلاحية و التغذية الفلاحية وهو قرض متوسط و طويل المدى له عدة امتيازات تساعد و تدعم الفلاحين.

1. ملف القرض:

- طلب خطي (طلب الحصول على القرض)
- شهادة ميلاد
- فواتير شكلية
- الوضعية الجبائية
- عقد الملكية
- الدراسة التقنية الاقتصادية تم اعدادها من طرف مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
- دراسة قبلية للمشروع
- شهادة الموافقة على المشروع

جدول رقم (08) إجمالي القروض الممنوحة في إطار قرض التحدي 2019/2012

السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية لعدد الملفات	مبلغ القروض	النسبة المئوية للقروض
2012	2	0.49019607	48667000.00	**1.085781**
2013	55	13,4803922	331472173.47	**7.395283**
2014	130	31.8627450	1331787184.07	**29.71273**
2015	58	14.2156862	612638331.63	**13.66821**
2016	56	13.7254901	609577351.96	**13.59992**
2017	40	9.80392156	461455523.40	**10.29526**
2018	23	5.63725490	538872850.20	**12.02248**
2019	44	10.7843137	547739916.00	**12.22030**
المجموع	**408**		**4482210330.7**	

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية_بسكرة_

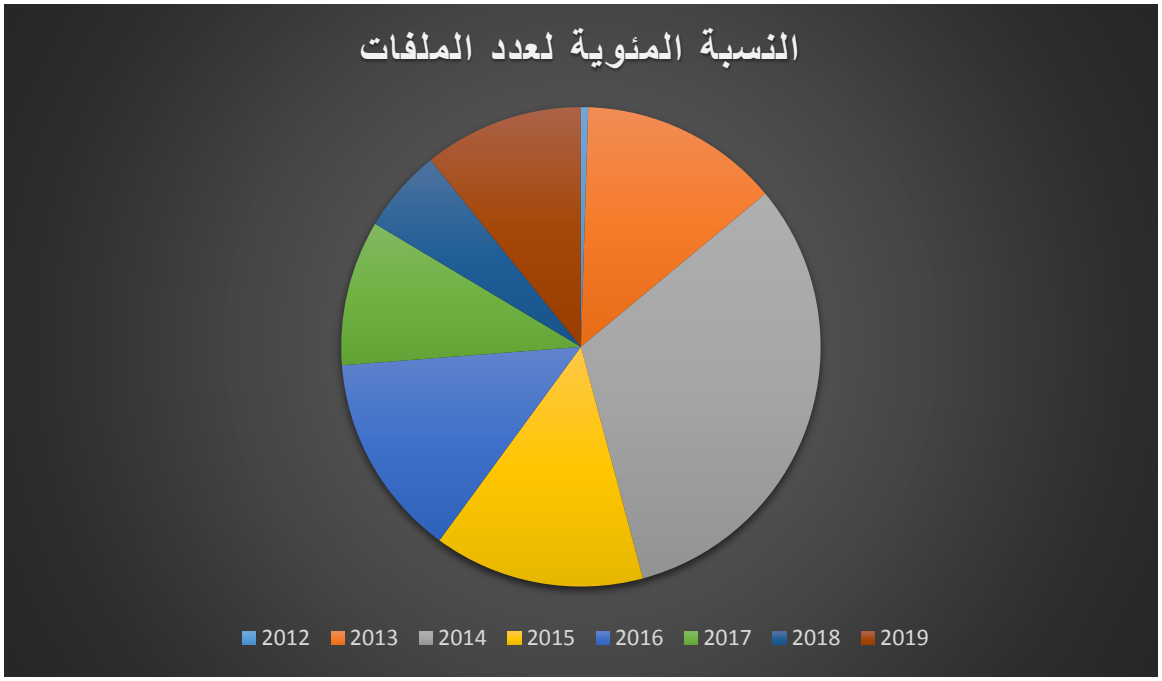

الشكل رقم(04): النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_ في إطار قرض التحدي.

نلاحظ من خلال الشكل(04) عند بداية منح القروض الفلاحية في اطار التحدي في سنة 2012 لم يتم منح إلا قرضين أي بنسبة ضئيلة جدا و هذا راجع لعدم تعرف المستثمرين بهذا القرض و بمحاسنه و ايجابياته

و لكن سرعان ما تم التعريف به بدأت تتزايد نسبة القروض الممنوحة منذ العام الثاني من إصداره الى يومنا هذا.

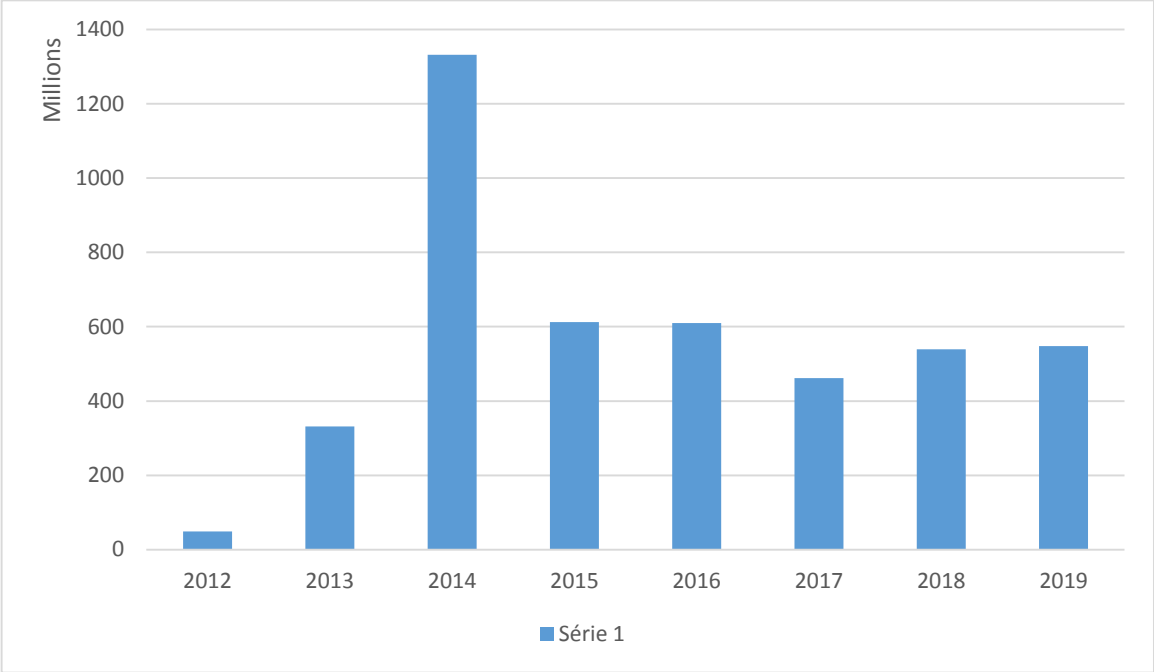

الشكل(05): مبلغ القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية _بسكرة_

نلاحظ من خلال الشكل (05) ان اكبر مبالغ القروض الممنوحة من قبل البنك في اطار قرض تحدي كانت في سنة 2014 بمبلغ يقدر حوالي1331787184.07 دج مقارنة مع السنوات الأخرى.

ملاحظة: بالرغم من ان قرض التحدي هو قرض مستحدث من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تم بدأ العمل به في سنة 2012 أي لا يزال في مراحله الأولى الا ان نسبة تمويله للمشاريع كبيرة مقارنة بقرض الرفيق باعتبار ان ولاية بسكرة منطقة للاستثمارات الفلاحية.

المطلب الثالث: دراسة حالة منح قرض التحدي لمستثمر فلاحي.

استفاد العديد من الفلاحين من الدعم الفلاحي الذي أصدرته الدولة لمساعدة الفلاحين من بينها قرض التحدي، و شمل هذا القرض عدة مجالات من الأراضي الزراعية و المستثمرات الفلاحية لتسهيل و تشجيع الجانب الفلاحي. و في هذا الاطار سنقوم بدراسة حالة قامت بالاستفادة من قرض التحدي.

1. تقديم المشروع:

تقدم السيد "ع" الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة زريبة الواد396 لتقديم طلب الحصول على قرض التحدي مع مراعات كل الوثائق المطلوبة و الشروط اللازمة، لقيامه بتركيب بيوت بلاستيكية و نظام الري بالتنقيط. حيث يمكن هذا النوع من القرض السيد "ع" من تسهيل عمليته و تنفيذ المشروع. (ملحق1)

معلومات خاصة بالمشروع:

اسم المشروع	الزراعات المحمية
الشكل القانوني	شخص طبيعي
قطاع النشاط	فلاحي
الموقع	مزرعة
شكل التمويل	قرض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية
تكلفة المشروع	1997472400 20% مساهمة شخصية / 80% قرض
فترة الاسترداد	60 شهرا كحد أقصى

2. التقدير المالي للمستثمرة الفلاحية:

عند تقديم طلب القرض من قبل السيد "ع" للبنك من اجل الحصول على قرض التحدي يتم تحديد المبلغ المراد الحصول عليه بعد تقدير تكاليف المشروع حيث اذا كان المبلغ المقدر اقل من 10000000 دج تحصل الزبون على 90% من قيمة القرض و الباقي تكون مساهمة شخصية، اما اذا كان المبلغ يفوق 10000000 دج 80% تكون على شكل قرض و 20% مساهمة شخصية.

التعيين	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
اقتناء بيوت بلاستيكية 0.5 هكتار تركيب الري بالتنقيط	**04** **2 هكتار**	**4904431.00** **178500.00**	**19617724.00** **357000.00**
المجموع			**19974727.00** **المساهمة الشخصية:** **3994944.80دج** **مبلغ القرض:** **15979779.20دج**

3. الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع:

تبين الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع من خلال الملحق (2) (3) (4) حيث يحتوي على القيم التي على أساسها يتم الموافقة على المشروع أو لا ، و ذلك من خلال حساب صافي القيمة الحالية و اذا كان المشروع مقبول يتم حساب مؤشر الربحية و فترة الاسترداد و بعدها يتم حساب تدفقات استرجاع القرض.

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
التدفقات النقدية	12487227.60	12487227.60	12206227.60	12350658.60	12739318.60
معامل الخصم	0.9090909	0.826446281	0.7513148	0.683013455	0.620921323
تدفقات نقدية مخصومة	11352024.97	10320022.81	9170719.44	843566.00	7910114.55
التدفق التراكمي	11352024.97	21672047.78	30842767.22	39278433.22	47188547.77

معدل الخصم:10%

- **حساب صافي القيمة الحالية VAN**= مجموع التدفقات النقدية – مبلغ الاستثمار

VAN=47188547.77−19974724.00=27213823.77

نلاحظ ان صافي القيمة الحالية موجب اذا فان المشروع يتمتع بربحية جيدة

المشروع مقبول

- **حساب معدل العائد الداخليTRI:**

هو عبارة عن معدل الخصم التي تكون عنده القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر

اذا كان لدينا

معدل الخصمK1=10 % ⟵ van1=27213823.77.....(1)

TRI ⟵ VAN=0 .....(2)

30% = K2 ⟵ VAN = −816414.71.....(3)

و

(1) − (2).....−27213823.77 ⟵ %10−TRI

(2)− (1).....26397409.06 ⟵ % −20

%30 = 0.1+[26397409.06/(27213823.77−*0.02−)]= TRI

TRI>15% و منه المشروع يعتبر مقبول و يحقق ربحية جيدة

- **حساب مؤشر الربحية:**

هو احد المعايير المستخدمة في دراسة قرارات انشاء المشروعات الاستثمارية و يستند الى مفهوم القيمة الزمنية للنقود.

IR=القيمة الحالية للتدفقات النقدية/الكلفة الاستثمارية

IR =19974724.00/47188547.77=2.36

كل دينار مستثمر يحقق عائد قدره 2.36

- **فترة الاسترداد:**

تمثل المدة التي يقضيها المشروع حتى يسترد المال المستثمر

DCR=المبلغ المستثمر/متوسط التدفقات النقدية

DCR=9437709.55/19974724.00

DCR=2.11

DCR=2 عام + (0.11*360)=سنتين و شهر و 9 أيام

- **مخطط تسديد القرض**

يتم وضع مخطط لتقديرات تسديد القرض مقترح خلال فترة خمس سنوات التي يكون فيها قيمة الفائدة 0%

الفترة	المبلغ الغير مدفوع	المبلغ الواجب دفعه	معدل الفائدة		المبلغ المدفوع في كل سنة	المبلغ المتبقي
			%0	1%		
السنة 1	15979779.20	00	-	00	00	15979779.20
السنة 2	15979779.20	3994944.80	-	00	3994944.80	11984834.4
السنة 3	11984834.40	3994944.80	-	00	3994944.80	7989889.60
السنة 4	7989889.60	3994944.80	-	00	3994944.80	3994944.80
السنة 5	3994944.80	3994944.80	-	00	3994944.80	00
المجموع		**15979779.20**	-	**00**	**15979779.20**	**00**

خلال السنة الأولى لا يتم الدفع (مدة استغلال القرض)

المبلغ الواجب دفعه= قيمة القرض/العدد السنوات الواجب الدفع فيها

4. الإجراءات المعتمدة من قبل الوكالة لمنح القرض:

1.4. دراسة الملف لسيد "ع":

عند تقديم السيد "ع" لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة زريبة الوادي 396 لطلب الحصول على قرض التحدي مع تقديم المشروع المراد إنجازه، تقوم المصلحة المختصة بهذا القرض بدراسة الملف والمعلومات المتعلقة بهذا السيد وذلك يتطلب توفر كل المعلومات كل الوثائق المطلوبة طبقا للشروط الخاصة بهذا القرض، مع كل المعلومات المالية والمادية لمشروعه مع تقدير القيمة المالية للمشروع الذي يريد القيام به السيد "ع". تقوم الجهة المختصة بقرض التحدي بالاطلاع على موضوع المشروع والقوائم المالية والدراسة التقنية الاقتصادية المنجزة من قبل مكتب الدراسات وتحديد الضمانات التي سيمنحها في حال الموفقة على طلبه وكذلك دراسة الوضعية المالية له اتجاه البنوك (ملحق 5) واتجاه مصلحة الضرائب.

2.4. دراسة المشروع من قبل لجنة القروض:

تتم دراسة المشروع الاستثماري وفق لجنة القروض الخاصة بقرض التحدي و ذلك وفقا لما يلي: (الملحق6,7،8)

- ✓ تقوم اللجنة بتحديد الثمن الفعلي للضمانات الحاضرة(الملموسة) و التي تتمثل في هذا المشروع برهن مزرعة بمساحة 8 هكتارات مقدرة ب25000000000 دج.
- ✓ تقديم المستثمرة (الوضع القانوني، مساحة المستثمرة، موضوع المشروع...)
- ✓ تسعير المشروع.
- ✓ تحليل الدراسة التقنية الاقتصادية المنجزة.

3.4. الموافقة على القرض من قبل مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية _بسكرة_:

بعد قيام اللجنة بدراسة ملف السيد "ع" تقوم فيما يلي بمعاينة ميدانية لموقع المشروع المراد إنجازه ثم تقوم بإعداد تقرير موقع من قبلها حول الوضع ومدى مطابقته للوثائق المدفوعة لدى الوكالة، ثم بعد ذلك يسلم الى مدير الوكالة ليصادق عليه مع ابداء رايه.

بعد الموافقة على القرض من قبل الوكالة تقوم بارسال الوثيقة الى المديرية لتقوم بتوقيع الموافقة عليها. (الملحق9-10).

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة و من جهة أخرى تعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها و التي يسعى من خلالها تحقيق اهداف مسطر لها مسبقا و من بين أهم المشاريع التي يقوم بتمويلها المشاريع ذات الطابع الفلاحي.

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح القروض للزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة على كل من الإنتاج و الاستهلاك و الشغل و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ومن بين اهم هذه القروض قرض التحدي الذي يختص بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، و يمكن القول أن قرض التحدي مازال في مراحله الأولى، و أمامه الكثير من أجل تخطي العقبات و تحسين الخدمات

عرف قرض التحدي نجاحا ملحوظا خاصة ان الفلاحين وجدو حلا لاحتياجاتهم التي تساعدهم في حل مشاكلهم التمويلية و إنجاز مختلف مشاريعهم و توسيعها.

الخـــاتمة

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تلقى عجزا في تمويل ذاتها و ذلك لضمان نجاحها و استمرارها ومن بين اهم المشاريع الاستثمارية التي تلجأ الى طلب التمويل من البنوك التجارية نجد استثمارات القطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة و تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. و نتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الى الاهتمام بهذا القطاع بشكل كبير بمنحه مختلف التسهيلات و التجديد في أنواع و آليات التمويل المقدمة له و أنشأت بنك بأكمله يهتم به و بمختلف استثماراته.

اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة يمكن الإجابة على الفرضيات كالاتي:

1. تم اثبات صحة الفرضي الأولى حيث تكمن أهمية التمويل البنكي بأنه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي يمنح فرصة المواصلة و التوسع تم اثبات هذه الفرضية حيث يعتبر التمويل الحل الوحيد و الأمثل الذي يلجأ له الافراد لضمان النجاح مشاريعهم و استمرارها.
2. مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة حيث شهد عدة تحولات و إصلاحات منذ الاستقلال الى يومنا هذا مما شجع الفلاحين على الاستثمار حيث قامت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع عدة مخططات تشجع للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
3. يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروض مخصصة للقطاع الفلاحي منها ما هي قصيرة الاجل كالقرض الرفيق و منها المتوسطة و طويلة الاجل المتمثلة في قرض التحدي و التمويل الايجاري و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
4. تم اثبات صحة الفرضية الرابعة بأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى الى تسهيل عملية منح التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين ذلك لما لقطاع الفلاحة من أهمية حيث يساهم القطاع في توفير الغذاء للسكان و التخفيف من معدل البطالة إضافة الى مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي.
5. اثبتت صحة الفرضية الخامسة من خلال دراستنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث نلاحظ مساهمة القروض الفلاحية الممنوحة من قبل البنك في حل مشاكل الفلاحين التمويلية حيث خلال السنوات الأخيرة زادت نسبة القروض الممنوحة للفلاحين و هذا لتوسيع استثماراتهم و تطويرها.

خاتمة

نتائج مستخلصة:

– التمويل هو الطريقة اللازمة و الوحيدة التي يلجأ اليها الأفراد من أجل إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية.

– تساهم المشاريع الاستثمارية في الحد من ارتفاع البطالة بخلق فرص عمل جديدة .

– يعتبر التمويل البنكي حلا لاحتياجات الفلاحين التي تساعدهم حل مشاكلهم التمويلية و انجاز مشاريعهم و توسيعها.

– ان التمويل الفلاحي ليس مثل باقي التمويلات باعتبار القطاع الفلاحي يتأثر بعوامل بيولوجية خارجة عن إرادة الفلاح.

– من بين أهم التمويلات البنكية المستحدثة للنهوض بالقطاع الفلاحي قرض التحدي و الرفيق و القرض الايجاري.

– قرض الرفيق هو قرض موجه لنشاطات الاستغلال الفلاحي بينما قرض الحدي هو قرض للاستثمارات الفلاحية اما القر الايجاري يهتم بمنح تسهيلات للفلاحين في كراء او بيع المعدات و الآلات

الاقتراحات و التوصيات:

- ✓ ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- ✓ ضرورة تبسيط الأمور القانونية للفلاحين.
- ✓ القيام بالإعلان والإشهار بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي وتوضيح مميزات هذه التمويلات بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين بهذا القطاع.
- ✓ يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية في الجزائر من اجل النهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع.

قـــائمة

المـــــــراجع

I- الكتب :

1. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
2. أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
3. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الأردن.
4. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة و النشر، مصر.
5. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008.
6. رمضان الشراح، تركي الشمري، البنوك التجارية، مكتبة الآفاق، الكويت.
7. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
8. شحاتة صلاح ابراهيم ،ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني مصرفي ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2009.
9. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
10. ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
11. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.
12. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة ليبيا، 1994.
13. فلاح حسين عداي الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.
14. محمد العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، الطبعة 2، 2010.
15. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
16. محمد سعيد العتيح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 2006.
17. ناصر داوي عدون و آخرون، مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية (حالة البنوك)، دار المحمدية، الجزائر،2003.

II- الرسائل الجامعية :

1. بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018.
2. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر العاصمة.
3. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي.
4. سماح طلحي، أحسين عثماني، دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي و التنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018.
5. شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية و تقييمية)، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
6. صحراوي ادريس وآخرون، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2019/2018.
7. ضيف خلاف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
8. لعرباوي امين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015 .
9. معوش خالد، دور البنوك الجزائرية في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بو ضياف ، مسيلة ، 2018/2017 .
10. هميلي سكينة، آليات التمويل الحديثة للمشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.
11. ياسمينة زرنوح، إشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

III- المجلات و الدوريات :

1. إسماعيل شعباني، خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر، مجلة les cahiers du cread، العدد 49، 1999.
2. حوحو سعاد، حوحو حسينة، آليات تمويل و تسيير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد23، 2011.

IV – الملتقيات :

1. ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2017/5/24.

V- المواقع الإلكترونية :

1. www.badr-bank.dz

الملاحق

الملحق رقم 01

Biskra le : 30/01/2020

Mr:

Adress : COMMUNE DE M'ZIRAA - WILAYA DE BISKRA

A : **Monsieur le directeur de la B.A.D.R**

Agence ZERIBET EL OUED

Objet : Demande de crédit d'investissement (Crédit ETTAHADI)

Monsieur ;

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit à moyen terme selon la formule Crédit **ETTAHADI** pour une durée de 05 ans dont 02 ans différé et 05 amortissements , pour la réalisation d'un projet agricole dans le cadre du dispositif de création de nouvelles exploitations agricoles et des cultures maraichères sous serres : **(INSTALLATION D'UNE SERRE CANARIENNE PLUS 0 ,50 HA X 04 PLUS RESEAU GOUTTE A GOUTTE 02 HA).** conformément à la Circulaire interministérielle N° 108 du 23 février 2011.

Montant global du projet **19.974.724,00DA**

L'apport personnel 20 % du cout global : **3.994.944,80 DA**

Le montant du crédit sollicité CMT 80 % est de : **15.979.779,20 DA**

Avec une garantie et évaluation de l'exploitation de : **25.000.000,00 DA** (selon le PVde l'expert agricole

DANS L'ATTENTE D'UNE REPONSE FAVORABLE, VEUILLEZ AGREER MONSIEUR LE DIRECTEUR, MES HONORABLES RESPECTS.

L'INTERESSE

الملحق رقم 02

- 5.5. Valeur actuelle nette (VAN) et le taux de rentabilité interne (TRI) ,Délais de récupération DR:

	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05
Flux non actualisés	12 487 227,60	12.487 227,60	12.206.227,60	12 350 658,60	12.739.318,60
Coefficient d'actualisation	0,9090909	0,826446281	0,7513148	0,683013455	0,620921323
Flux actualisés	11.352.024,97	10.320.022,81	9.170.719,44	8.435 666,00	7.910.114,55
Flux actualisés cumulés	11.352.024,97	21.672.047,78	30.842.767,22	39.278.433,22	47.188 547,77

Le taux d'actualisation retenu étant de 10%

VAN = ∑ Flux actualisés – Investissement

VAN = 47.188.547,77 – 19.974.724,00 = **27.213.823,77 DA**

La valeur actuelle nette est positive (+27.213.823,77 DA) donc le projet a une bonne rentabilité.

- **Taux de rentabilité interne :**

$$V_{Actuelle\ Nette} = 0 = \sum_{p=1}^{p=N} CF_p(1+TRI)^{-Dp} - I$$

- CF_p montant du p-ième cash flow,
- Dp : la date à laquelle le CF_p est encaissé.
- N : le nombre de CF (hors investissement)
- I : investissement initial (à la date 0)
- et TRI le taux de rentabilité interne recherché.

Si nous avons :

K1=10% ⟶ VAN = 27.213.823,77 DA .....(1)

TRI ⟶ VAN = 0 .....(2)

K2 =30% ⟶ VAN = - 816.414,71 DA .....(3)

Et

TRI -10% ⟶ - 27.213.823,77 DA .....(2)-(1)

-30% ⟶ 26.397.409,06 DA .....(1)-(3)

Donc

TRI-10% = (-30% X -27 213.823,77)/ 26.397 409,06 = 30 %

TRI= 30 %

Ce qui montre que Le projet a une bonne rentabilité

الملحق رقم 03

- Indice de profitabilité :

$$IR = \frac{\sum \text{Flux actualisés}}{\text{Investissemnts}}$$

$$IR = \frac{47.188.547,77}{19.974.724,00} = 2.36$$

Le bénéfice de chaque 01 dinar investi est de 1,36 DA

- Délai de récupération des capitaux :

$$DCR = \frac{\text{Investissements}}{\text{Moyenne de flux actualisés}}$$

$$DCR = \frac{19.974.724,00}{9.437.709,55} = 2.11$$

DCR = 02 ans + 0,11 x 360j **= 02 ans et 01 mois et 09 jours**

Donc on peut récupérer le montant investi en **02 ANS ET 01 MOIS ET 09 JOURS**, et c'est durée moyenne ce que confirme la rentabilité de projet.

الملحق رقم 04

- 5.6.LE MONTAGE FINANCIER:

Le financement du projet sera réalisé par : 19.974.724,00 DA

Un crédit bancaire ETTAHADI 80 % à moyen terme d'un montant de: 15.979.779,20 DA

Un apport personnel d'un montant de : 3.994.944,80 DA (20% du montant de l'investissement)

- 5.7.ECHEANCIER DE REMBOURSEMENT ET AMORTISSEMENT DES INVESTISSEMENTS:

Le plan de remboursement du crédit à été calculé par rapport au taux d'intérêt en vigueur pour le crédit Ettahadi et en adéquation avec la durée Total du crédit qui est de 05 ans pour 0% intérêt.

PLAN DE REMBOURSEMENT DES EMPRUNTS

Période	Nominal C.M.T	Principale	Intérêt		Total à payer	Nominal restant
			0 %	01%		
Année 01	15.979.779,20	00	-	00	00	15.979.779,20
Année 02	15.979.779,20	3.994.944,80	-	00	3.994.944,80	11.984.834,40
Année 03	11.984.834,40	3.994.944,80	-	00	3.994.944,80	7.989.889,60
Année 04	7.989.889,60	3.994.944,80	-	00	3.994.944,80	3.994.944,80
Année 05	3.994.944,80	3.994.944,80	-	00	3.994.944,80	00
TOTAL GENERAL (DA)		15.979.779,20	-	00	15.979.779,20	00

- 5.8.LES AMORTISSEMENTS :

LES DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS

Les investissements	Valeurs	Durée	Montant Des Amortissements
SERRES CANARIENNE (0,50 HA X 04)	19.617.724,00	10 Ans	1.961.772,40
RESEAU GOUTTE A GOUTTE	375.000,00	05 Ans	75.000,00
TOTAL GENERAL (DA)	19.974.724,00	-	2.036.772,40

بنك الجزائر
BANQUE D'ALGERIE

Système Algérien de Centralisation des Risques Entreprises et Ménages - Ascrem

Rapport du Résultat de la Recherche sur Risques

Critères de recherche utilisés

Nom Complet:				Date de Création\Naissance	
Type de document:		Numéro du Document:		Pays du Document:	ALGÉRIE
Pays de création/naissance:	ALGÉRIE	Type de Personne:	Entrepreneur Individuel	NIF:	
Algérien:	Oui	Genre:	Masculin	Wilaya de Naissance:	
Commune de Naissance:		Numéro de l'Acte de Naissance:			
Consentement préalable:	Oui	Motif de consultation:	Contrôle de l'information des risques		

Résultat de la Recherche:

Aucune déclaration n'a été enregistrée dans le Système selon les critères de recherche susvisés

الملحق رقم 05

الملاحق

الملحق رقم 06

ZERIBET ELOUED 396

S/ENGAGEMENTS-DFAPA

NOTE AU COMITE DE CREDIT
CREDIT "ETTAHADI"

-GRE: **Biskra / El-Oued 007**
-ALE: **Zeribet El-Oued 396**
-CLIENT:B

Personne physique:
NOM & PRENOM:
AGE: a
ADRESSE: **M'ZIRAA**
QUALIFICATION: **FELLAH**
CARTE D'AGRICULTEUR N° /07 Par la chambre de l'agriculture de wilaya **de Biskra.**
Personne morale:

Raison sosial:
Forme juridique:/
Capital social:/
Siège social:/
Associé et répartition du capital social:/
Gérant:/

N° DE COMPTE:
DATE D'ENTREE EN RELATION: 30/01/2020
ACTIVITE:AGRICULTEUR
1-situation des Engagements arrêtée au: / / 20

Engagements	Autorisation
Néant	Néant

-**Garanties détenues:** Néant
-**Garanties proposées:** - hypothèque notarié de l'exploitation
- nantissement des équipements financés
- assurance multirisques avec subrogation
- souscription F.G.A.

-Mouvements confiés des trois derniers exercices: sans mouvement – domicile récemment –auprès de notre guichet.

الملحق رقم 07

2-PRESENTATION DE L'EXPLOITATION

-Statut juridique : **Privée**

-Surface Agricole Totale: **08ha00are00ca**

-Surface Agricole Utile: **08ha00are00ca**

- Un (01) le poste alimente de l'électricité haut voltage 380 V.
- Un (01) bassin d'accumulation moderne En béton (100M^3).
- Un (01) habitat rural
- Trente (30) serres tunnels plantent melon et poivre.
- Une(01) pompe immergée
- Un (01) forage exploité

*hangar (superficie, utilisation): /

*Agrément sanitaire: /

*Chapel:/

-bovin, (vaches....) :/

-Ovin (Brezbis....) : /

-matériel agricole

-(tracteur, MB...) :/

3- CREDIT SOLLICITE: **crédit d'investissement**« *ETTAHADI Bonifie* »
15 979 779.20 DA

4- OBJET DU PRET:

Intitulé des opérations	quantité	unité	Prix unitaire (DA)	Montants (DA)
· Acquisition de serre canarienne 0.5HA	04serre		4 904 431.00	19 617 724.00
-Installation Réseau goutte à goutte (SERRES)	02ha		178 500.00	357 000.00
TOTAL				19 974 724.00

الملحق رقم 08

6-3:PETITS ELIVAGES

Type d'élevage	EFFECTIF	PRODUCTION					C.A Prévisionnel (DA)
		(ŒUF)	Prix de vente	Poulettes	Poulet de chair (poids)	Prix de vente	
/	/	/	/	/	/	/	/

7- ANALYSE FINANCIERE:

7-1: TABLEAU DES COMPTES DES RESULTAS PREVISIONNEL (indiquer les parametres de détermination des des résultas sur la durée du pret).

7-2:valeur actuelle nette

années	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05
Flux non actualisées	12 487 227.60	12 487 227.60	12 206 227.60	12 350 658 .60	12 739 318.60
Coefficient d'actualisation	0.90	0.82	0.75	0.68	0.62
Flux actualisées	11 352 024.97	10 320 022.81	9 170 719.44	8 435 666.00	7 910 114.55
Flux actualisées cumulés	11 352 024.97	21 672 047.78	30 847 767.22	39 278 433.22	47 188 547.77

La Valeur Actuelle Nette est positive +20 007 295.52DA donc le projet a une bonne rentabilité.

Indice de profitabilité-

IP= flux actualisés /investissement

IP = 47 188 547.77 /19 974 724.00 = 2 .36

Délai de récupération des capitaux

DCR= investissement/ moyenne de flux actualisés

DCR = 19 974 724 .00 / 9 437 709.55 =2.11

الملحق رقم 09

8- appréciation du directeur d'agence:

الملحق رقم 10

(ANNEXE N° 5 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS)
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
«AUTORISATION D'ENGAGEMENT»
Date : /03/2020 N° /2020

Organe de décision (1):G.R.E BISKRA EL OUED007 Date du comité PVN° /20
Structure émettrice (2) : G.R.E BISKRA EL OUED 007
Emprunteur : Mr Activité : Plasticulture
Agence domiciliataire: A.L.E ZERIBET ELOUED«396» N° de compte:
ID :
GRE de rattachement: GRE BISKRA EL-OUED007 Groupe d'appartenance : /

Type de prêt ou du crédit	Montant "4"	Validité "5"	Date limite Utilisation "6"	Durée Amort "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux / marge "7"	Taux Commission Engagement
CMT «ETTAHADI» « 01-09 »	15 979 779.00		*12 mois	60 mois	12 mois		/	Selon taux en vigueur

Garanties bloquantes :
Hypothèque d'une exploitation agricole d'une superficie 8Hectaresélargie aux constructions à expertiser par un BET conventionné رضا مزرعة

Réserves bloquantes:
- Mobilisation de l'apport personnel pour un montant global de DA 3 994 945.00 (voir au verso structure de financement.)
- Engagement notarié de nantir les équipements à acquérir + D.P.A.M.R auprès du guichet « Banque Assurance » de L'ALE BISKRA 393+ avec tacite reconduction au profit de la Banque jusqu' 'a expiration de crédit
- Convention de prêt + billets à ordre
- Attestation fiscale et parafiscale apurees

Garanties non bloquantes :
- Nantissement des équipements

Réserves non bloquantes:
- DPAMR + avec tacite reconduction au profit de la Banque jusqu'a expiration de crédit.

Observations :
- la souscription du FGA ne devra pas être notifie au promoteur parmi les conditions de financement Note DGA 02/12 d'une part, d'autre part la garantie FGA doit être saisie sur le module prêt.
- Enregistrement de la convention de prêt auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre territorialement compétente
- Les garanties recueillies doivent couvrir l'ensemble de nos engagements.
- Veillez à la domiciliation des recettes.
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties et à la levée des réserves.
- Le bénéfice de la bonification n'est définitivement acquis qu'en cas de respect scrupuleux de l'échéancier de remboursement
- Le déblocage des fonds ne se fera qu'une fois la réception effective de l'investissement et sur présentation d'un P.V de visite sur site.
- la Consultation de la Centrale des Risques et constitue un préalable.
- *la durée d'utilisation d'année à déduire du différe
- Veillez à la comptabilisation des garanties exigées avant déblocage

Réf :AUT

"1" indiquer le comité ayant pris la décision
"2" indiquer la structure ayant émis l'autorisation
"3" indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du groupe
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipement, le montant en dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du differé.
"7" A servir pour les crédits d'investissement.

Signature (s) habilitée

Document confidentiel, Reproduction non autorisé interdite

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

LE DECANAT

عمادة الكلية

الرقم : 473/ ك.ق.ت.ت/2020

إلى السيد : **مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة**

طلب المساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي ، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة :

1-علوي حنان

المسجلان بالسنة : **الثانية ماستر** تخصص: **اقتصاد نقدي وبنكي**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة بـــ : " **دور البنوك التجارية في تمويل استثمارات القطاع الفلاحي** "

تحت إشراف : **د/ شاوش اخوان سهام**

و فـــي الأخيـــر تقبلـــوا منـــا فائـــق الاحتـــرام و التقديـــر

بسكرة في : **2020/08/31**

ع/ عميـــد الكليـــة

نائب العميد المكلف بالدراسات
و المسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق

تأشيـــرة المؤسســـة المستقبلـــة

Reçue le 18/08/2020 et le 01/09/2020

Mr. AGLI Oussama
Sous Directeur de l'Exploitation